الأمم المتحدة

A/C.1/58/PV.5

الجمعية العامة

الدورة الثامنة والخمسون

المحاضر الرسمية

اللجنة الأولى

الجلسة **٥**

الخميس، ٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد جارمو ساريفا . . . . . (فنلندا)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

البنود ٦٢ إلى ٨٠ من جدول الأعمال

مناقشة عامة بشأن جميع بنود جدول الأعمال المتعلقة بنزع السلاح والأمن الدولي (تابع)

السيدة بيثيل (جزر البهاما) (تكلمت بالانكليزية): أتشرف بأن أتكلم بالنيابة عن الدول الـ ١٤ الأعضاء في الجماعة الكاريبية والأعضاء في الأمم المتحدة، وهي بالتحديد أنتيغوا وبربودا، بربادوس، بليز، ترينيداد وتوباغو، جامايكا، دومينيكا، سانت فنسنت وجزر غرينادين، سانت كيتس ونيفس، سانت لوسيا، سورينام، غرينادا، غيانا، هايتي، وبلدي بالذات جزر البهاما. إن وفود الجماعة الكاريبية تهنئكم، سيدي الرئيس، كما تهنئ أعضاء مكتبكم الآخرين، على انتخابكم لتوجيه عمل هذه اللجنة الأكثر تحديا وأهمية، كما أننا واثقون من أنكم ستوجهون عملنا إلى نهاية ناجحة. ونتعهد بتقديم دعمنا الكامل وتعاوننا في هذا الصدد.

وتود وفود الجماعة الكاريبية أن تشيد بعمل السيد جايانتا دانابالا، الوكيل السابق للأمين العام لشؤون نزع السلاح، على سنوات خدمته المتفانية، كما تقدم هذه الوفود تهانيها للسيد نوبوياسو آبي على تعيينه مؤخرا خلفا للسيد دانابالا. ونقدم للسيد آبي أكمل تعاوننا ونشكره على ملاحظاته الاستهلالية التي أبرزت بعض مسائل نزع السلاح والأمن الدولي الأكثر إلحاحا التي تواجه اللجنة الأولى في دورتها الحالية، بما في ذلك مسألة إصلاحها التنظيمي. وتود وفود الجماعة الكاريبية أيضا أن تشيد بموظفي إدارة شؤون نزع السلاح على عملهم الممتاز خلال العام.

إن إجراء مسح موجز للمناخ الحالي السائد في ساحة نزع السلاح وتحديد الأسلحة لا يوحي بكثير من الثقة بأننا، بوصفنا دولا أعضاء، نفي بالتزاماتنا الواردة في الميثاق بالمحافظة على السلام والأمن الدوليين. وكما أكدت وفود الجماعة الكاريبية أمام هذه الهيئة العام الماضي، فإن تخفيض الأسلحة المطرد وتحقيق هدف نزع السلاح العام والكامل يرتبطان ارتباطا لا فكاك منه بتحقيق السلام والأمن

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

وصولهما وبتمكيننا من التوصل إلى الهدف المعلن للتسوية السلمية للمنازعات.

وما فتئ عام ٢٠٠٣ عاما للنكسات بالنسبة لنظام نزع السلاح المتعدد الأطراف، إذ أن الثقة بالمعاهدات الجوهرية قد جرى تقويضها، وما زال الاتفاق بشأن تدابير معززة للتحقق بعيد المنال، وما زال الجمود سائدا في مؤتمر نزع السلاح كما أن النفقات العسكرية العالمية مستمرة في الارتفاع. وبالتالي قد لا يكون أمرا مدهشا أن تأتي الاقتراحات من جهات متنوعة بإعادة دراسة دور هذه اللجنة في تعزيز جدول أعمال نزع السلاح. وترحب دول الجماعة الكاريبية باهتمامكم، سيدي الرئيس، بالمشاركة في المشاورات غير الرسمية مع أعضاء اللجنة في جهد يرمي إلى تنشيط وترشيد عمل هذه اللجنة، بالتضافر مع العملية الجارية لتنشيط الجمعية العامة بأسرها.

وتدرك دول الجماعة الكاريبية أن عددا من الوفود أجرت مشاورات ثنائية بشأن هذا الأمر. إننا نرحب بالشفافية والحوار الصريح اللذين اتسمت بهما العملية حتى الآن، كما نتطلع إلى استمرار المناقشات بشأن السبل العملية والواقعية التي تجعل عمل هذه اللجنة، وبالتالي عمل الجمعية العامة بأسرها، يحظى بتأثير كبير في جدول أعمال نزع السلاح الدولي والتهديدات الحالية التي تواجه المجتمع الدولي.

لكننا نود أن ننبه إلى ضرورة توخي الحذر، حتى لا ينتهي بنا المطاف في مسعانا إلى جعل اللجنة تخدم أغراضها على نحو أفضل إلى تحقيق العكس، بإخراج مسائل معينه من نطاق اختصاصها، أو الإقدام بسبب عدم إحراز تقدم على عدم النظر في مسائل مازالت دون حل.

ولقد كانت مسألة أسلحة الدمار الشامل في صدارة الشواغل المتعلقة بالسلم والأمن الدوليين طوال العام الماضي. ولاحظت دول الجماعة الكاريبية مع القلق أن بعض الصكوك القانونية الحاسمة الأهمية التي تنظم جدول أعمال نزع السلاح المتعدد الأطراف تعرضت للخطر أو توقف تنفيذها في عام ٢٠٠٣. ونحن نؤكد من جديد التزامنا بتنفيذ معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. ونطلب أيضاً إلى جميع الدول الأطراف في المعاهدة أن تنفذ تنفيذا كاملا التزاماتها بموجب المادة السادسة من المعاهدة، والالتزامات المتعهد بها في مؤتمر عام ٢٠٠٠ لاستعراض معاهدة عدم الانتشار.

وفي هذا السياق، تطالب دول الجماعة الكاريبية أيضاً بالالتزام مجدداً بتعزيز نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية وتنفيذها نصاً وروحاً. ولقد انعقد قبل شهر بالتحديد، كما نعلم جميعاً، المؤتمر الثالث لتسهيل إنفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية لتعجيل نفاذ المعاهدة. ومما يدعو إلى الأسف، أن ذلك الهدف ما زال يراوغنا نظراً لعدم التوقيع والتصديق العاجلين على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية من جانب الدول التي يلزم تصديقها عليها كيما يتسنى نفاذها.

ونُشيد بأعمال الأمانة التقنية المؤقتة للجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في تعزيز نفاذ المعاهدة، ولا سيما أنشطتها الإقليمية في هذا الصدد. ولقد شاركت دول الجماعة الكاريبية من جانبها في حلقة دراسية إقليمية عُقدت في جامايكا في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ بهدف تشجيع الانضمام العام إلى هذه المعاهدة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. ونرحب كذلك بإبرام اتفاق للتعاون بين منظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية ووكالة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي – وهو أول اتفاق من نوعه فيما يتصل بمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية.

ونحن نلتزم التزاما قويا بعملية التعاون الإقليمي في تعزيز عدم الانتشار النووي وإقامة مناطق خالية من الأسلحة

النووية. ومما يدعو إلى ارتياح دول الجماعة الكاريبية الشديد أن معاهدة تلاتيلولكو تحظى الآن بانضمام كل دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي إليها، وتتطلع الجماعة إلى عقد الدورة الثامنة عشرة للمؤتمر العام لوكالة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في هافانا، كوبا، في تشرين الثاني/نوفمبر من هذا العام. ونُشجع الدول الأخرى التي تشارك في المناقشات بشأن إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية على مواصلة تحريك هذه العمليات إلى الأمام سعياً لتحقيق هدف عدم الانتشار الذي هو هدف هام.

ولقد التزمنا، بوصفنا أعضاء في المجتمع الدولي، بتحديد أنواع معينة من الأسلحة والقضاء عليها، بعد أن لمسنا ما لهذه الأسلحة من آثار عشوائية ومدمرة على العسكريين والسكان المدنيين على حد سواء. وفي هذا السياق، تلتزم دول الجماعة الكاريبية بإنفاذ الاتفاقيات الناظمة لاستحداث وإنتاج واستعمال الأسلحة الكيمائية والبيولوجية. وفي هذا الصدد، تلتزم دول الجماعة أيضاً بعملية وضع وتعزيز ترتيبات للتحقق تنظم استحداث وإنتاج واستعمال الأسلحة البيولوجية، كوسيلة لتعزيز وجود مستويات أكبر من الثقة فيما بين الدول.

وفي الوقت الذي يخيم شبح أسلحة الدمار الشامل علينا جميعاً، أدرك المجتمع الدولي بحق الخطر المتزايد الذي يُشكله انتشار الأسلحة الصغيرة والخفيفة، وقرر أن يتخذ إجراء في هذا الشأن. وتلتزم دول الجماعة التزاما قويا بتنفيذ برنامج العمل الذي اعتمده مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والخفيفة من جميع جوانبه، المعقود في تموز /يوليه ٢٠٠١. ولا مبالغة في ذكر أن الأسلحة الصغيرة والخفيفة تُشكل أكبر خطر منفرد على السلم الوطني والتنمية الاقتصادية والاجتماعية لعديد من بلداننا الصغيرة، فضلاً عن البلدان الموجودة في مناطق أخرى من العالم التي تعاني من الصراعات فيما بينها. وكما ذكرت وفود الجماعة الكاريبية في ذلك المؤتمر وفي محافل أخرى منذ ذلك الحين، فقد قام باستعمال الأسلحة الصغيرة والخفيفة في منطقتنا أولئك الذين يسعون إلى زعزعة استقرار المنطقة عن طريق شبكات إجرامية تقوم بالاتجار بالمخدرات والأسلحة والأشخاص. وتُشكل هذه الأنشطة تحدياً خطيراً لهياكلنا الأساسية الأمنية وتساعد على تقويض النسيج الاقتصادي والاجتماعي لدولنا بالإسهام في رفع معدل الجريمة، ولا سيما الجريمة التي تتسم بالعنف.

وفي مواجهة هذا الخطر المتعدد الوجوه، رحبت دول الجماعة الكاريبية بدرجة التعاون الجاري على الصُعد الثنائية، ودون الإقليمية، والإقليمية، والدولية، بما في ذلك عن طريق أعمال أمانة الجماعة، ومنظمة الدول الأمريكية، ومركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلم ونزع السلاح والتنمية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، التي قدمت جميعها المساعدة في تنفيذ برنامج العمل والاتفاقات الأخرى الرامية إلى تحديد انتشار هذه الأسلحة.

إلا أنه، كما تم التسليم به في الاجتماع الأول الذي عقدته الدول للنظر في تنفيذ برنامج العمل في تموز/يوليه من هذا العام، ومثل هذه الاجتماعات تعقد مرة كل سنتين، ما زال يتعين عمل الكثير جداً. ونرى أن برنامج العمل يُمثل خطوة أولى صغيرة ولكنها هامة ويجب تعزيزها بالتزامات بوضع ضوابط على النقل في البلدان المُنتجة، لتنظيم السمسرة فيما يتعلق بالأسلحة الصغيرة والخفيفة وتيسير الوسم والمتابعة الموثوقين والمُنسقين لهذه الأسلحة. ونطلب أيضاً إلى الدول المنتجة ممارسة مستويات أعلى من التدقيق إزاء شهادات المستعمل النهائي والضوابط الحدودية.ولا يمكن لأي دولة منفردة، على نحو ما تم التسليم به في اجتماع تموز/يوليه، أن تمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والخفيفة وتكافحه وتقضي عليه. وسيكفل استعمال الأدوات المُتاحة

لنا حالياً وإيجاد أدوات جديدة أن تمكِّن الإجراءات الوطنية والجماعية معاً المجتمع الدولي من القضاء على هذه التجارة المُهلكة التي أدت بالفعل إلى الكثير من المآسي البشرية.

وثمة مسألة أخرى مازالت تُثير القلق البالغ لدى منطقة البحر الكاريبي وهي النقل العابر للنفايات النووية عن طريق البحر الكاريبي. ففي حين تُسلم بلدان الجماعة بحق الدول في استخدام المواد النووية في الأغراض السلمية، فإنها ترى أن عمليات النقل هذه وما يترتب عليها من وقوع حوادث تُشكل تهديداً خطيراً للتنمية الاقتصادية لمنطقتنا. وبناء على ذلك، تؤيد دول الجماعة وضع إطار تنظيمي شامل لتعزيز مسؤولية الدول فيما يتعلق بعمليات الكشف، والمسؤولية، والتعويض في حالات الحوادث.

ومن الواضح أنه مازال يُخيم على النظام الحالي لنزع السلاح قدر كبير من عدم اليقين في الوقت الذي نتصدى لمسائل لم تُحل ونلتمس السبل لمواجهة التهديدات الجديدة، بما في ذلك انتشار الأسلحة الصغيرة واحتمال انتقال أسلحة الدمار الشامل من الدول إلى ملكية جهات من غير الدول. وهكذا، ففي حين تُشارك دول الجماعة في المناقشات بشأن الأعمال المُقبلة للجنة، فإنها تُكرر أيضاً تأكيد أن الوقت قد حان لاتخاذ قرار حاسم لعقد الدورة الاستثنائية الرابعة للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح. ولقد اتفقنا على أن هناك العديد من التهديدات الجديدة التي تواجهنا، فضلاً عن التهديدات القديمة التي مازالت تلازمنا. ولهذا حان الوقت لكي نؤكد من جديد التزامنا بالمبادئ الموجودة حالياً، ولكي نتفق على بعض الاستراتيجيات الجديدة لتوجيهنا في سعينا لمواجهة هذه التهديدات. وتشعر دول الجماعة بخيبة الأمل لأننا لم نتمكن من الوصول إلى توافق في الآراء هذا العام بشأن أهداف الدورة وجدول أعمالها. إلا أننا نُرحب بفرصة مواصلة مناقشاتنا بشأن هذه المسألة بطريقة صريحة وبناءة.

وفي حين يوجد مبرر كبير لفتور الهمة، فمن غير المقبول أن يُدير المجتمع الدولي ظهره لمسائل معينة تتعلق بنزع السلاح، بل ومن المستحيل أن يفعل ذلك. ولقد اتسم العقد الماضي بزيادة الالتزامات من جميع الدول الأعضاء بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية. إلا أنه لا يمكن، كما نعلم جميعاً، أن تكون هناك تنمية دون أمن، ولا يمكن أن يكون هناك أمن دون تنمية. ولهذا يجب علينا أن نضاعف جهودنا في تنفيذ جانبي هذه المعادلة كليهما، وإلا فإننا سنكون قد فشلنا في الوفاء بالالتزامات الواردة في الميثاق.

السيد كازيخانوف (كازاخستان) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي أن أهنئكم على انتخابكم لمنصب رئاسة اللجنة الأولى الرفيع، وأن أعرب عن ثقتنا بإحراز تقدم كبير تحت إشرافكم القدير في معالجة المسائل الهامة المدرجة في جدول أعمال هذه اللجنة. وأود أيضا أن أعرب عن تقديري لوكيل الأمين العام نوبوياسو آبي للملاحظات التمهيدية التي قدمها في بداية هذه الجلسة.

لا يزال انتشار أسلحة الدمار الشامل من أخطر التحديات التي تواجه الأمن العالمي. وخلال أكثر من ثلاثين عاما على وجود معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، تحول الوفاء بالالتزام بنزع السلاح النووي إلى مشكلة من أكثر المشاكل الشائكة التي تفاقمت من جراء ظهور اتجاه إلى إعادة النظر بدور الأسلحة النووية كرادع. وسبق أن أعرب العديد من المتكلمين هنا عن قلقهم العميق إزاء التآكل البطيء لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية نتيجة لضعف الالتزام الدولي.

ويشاطر وفدي هذا القلق تماما ويطالب بتعزيز النظم الموجودة لعدم انتشار أسلحة الدمار الشامل وتطبيقها على الصعيد العالمي، ويعتقد أنه ينبغي تكييف الاتفاقات الدولية الراهنة في هذا المجال حتى تتلاءم والحقائق الجديدة.

وينبغي أن تضطلع الأمم المتحدة ومؤسساتها بدور حيوي في حل مشاكل عدم انتشار الأسلحة النووية. وليس أمامنا عمليا إلا اتباع اتجاه واحد ألا وهو: تعزيز وتضييق الرقابة على نظام عدم الانتشار وتحسين الشفافية في مجال تطوير الأسلحة وتجريبها.

ولدى بلدي، باعتباره موقع سيميبلاتنسك السابق للتجارب النووية، معرفة مباشرة بالآثار المريعة للتجارب النووية. ولذلك، فإن كازاخستان تطالب بالتعجيل ببدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. ويعتبر الوقف الاختياري للتفجيرات التجريبية بمثابة أساس عدم الانتشار النووي وتحديد الأسلحة ونزع السلاح. وسيؤدي بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية إلى تحويل ذلك العمل السياسي إلى تعهد ملزم قانونا وإضفاء الطابع القانوني على مجموعة من التدابير التي اتخذها المجتمع الدولي لدعم هذا الحظر.

ونحن على اقتناع بأن إنشاء مناطق جديدة خالية من الأسلحة النووية معترف بها دوليا في جميع أنحاء العالم يتفق وهدف كفالة سلامة النظام الدولي لعدم الانتشار واستدامته وسوف يساهم في تعزيز السلم والأمن في مختلف المناطق، وبالتالي في العالم بأسره. وتشترك كازاخستان بوصفها دولة اختارت طوعا أن تتخلى عن تراثها النووي، والتي كانت تمتلك في يوم من الأيام رابع أكبر ترسانة نووية في العالم، اشتراكا نشيطا في المفاوضات الرامية إلى إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في آسيا الوسطى.

وتعرب كازاخستان عن تأييدها القوي للجهود التي تبذلها الوكالة الدولية للطاقة الذرية لكفالة السلامة النووية في العالم. وسيؤدي تعزيز الآليات الفعالة التي وضعتها الوكالة من أجل تعزيز النظام الدولي للضمانات، إلى مواصلة الإسهام في التوصل إلى حلول عملية للمشاكل التي تواجه المجتمع الدولي في هذا المجال.

وإن كازاخستان، باعتبارها من الدول الأطراف في اتفاقية الأسلحة الكيميائية، تلتزم التزاما قويا بتنفيذ التزاماتها بموجب الاتفاقية. كما نرحب بالجهود التي تبذلها الدول الأطراف في اتفاقية الأسلحة البيولوجية لوضع آلية متفق عليها لتعزيزها.

وتعرب كازاخستان عن قلقها لأن مؤتمر نزع السلاح لم يتوصل إلى اتفاق بشأن برنامج عمله. ويجب أن يتاح لمؤتمر نزع السلاح، باعتباره رمزا للجهود المتعددة الأطراف، الاضطلاع بالدور الذي عهد به إليه واستئناف عمله الموضوعي. ولا يقل عن ذلك أهمية مواصلة بذل الجهود الموجهة نحو تحقيق النتائج والتي ترمي إلى منع إنتاج الأسلحة الصغيرة والاتجار بها بصورة غير قانونية.

وينبغي أن يتخذ المجتمع الدولي تدابير منسقة لمنع الأسلحة الصغيرة التي تقوض الجهود الرامية إلى كفالة الأمن الشامل وغير القابل للتجزئة وتخفيض تكديسها المفرط وانتشارها بدون أي ضابط. ويمثل برنامج العمل لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه الذي اعتمده مؤتمر الأمم المتحدة بشأن هذه المسألة عام ٢٠٠١، جهدا رفيع المستوى لم يسبق له مثيل للتوصل إلى توافق دولي في الآراء بشأن كيفية التصدي لهذه المشكلة.

ومن المهم بصورة حاسمة وضع وتنفيذ تدابير دولية متفق عليها لمنع ومكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وصنعها وتخفيض تراكمها المفرط وتأثيرها في زعزعة الاستقرار في جميع أنحاء العالم. ونعتقد أنه ينبغي للأمم المتحدة أن تضطلع بدور رائد في هذه العملية.

وتعرب كازاخستان عن تأييدها للأحكام التي تضمنتها وثيقة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا بشأن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. ونعرب عن ثقتنا بأن هذه الوثيقة ستقدم مساهمة هامة في الجهود العالمية لتنفيذ برنامج عمل مؤتمر الأمم المتحدة.

وتؤيد كازاخستان سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية عن طريق تقديم معلومات بانتظام منذ عام ١٩٩٢، وتعتبر أن السجل أهم عنصر من عناصر نظام مراقبة الصادرات. وقدمت كازاخستان هذا العام معلومات وبيانات إلى السجل بشأن النفقات العسكرية للسنة المالية ٢٠٠٢. ونرحب بمشاركة الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على أوسع نطاق ممكن في هذا الصك الدولي الهام، الذي ينبغي أن يسهم في الجهود الرامية إلى كفالة السلم والأمن الدوليين.

كما نعرب عن تأييدنا لتدبير آخر من تدابير بناء الثقة التي اتخذتها الأمم المتحدة – الصك الموحد للإبلاغ عن النفقات العسكرية – واشتركنا في تبني مشروع القرار المقدم حول هذه المسألة في اللجنة الأولى.

وتعتبر مراقبة صادرات المواد والمعدات والتكنولوجيات النووية ذات الاستعمال المزدوج والأسلحة النووية عنصرا هاما من عناصر سياسة عدم الانتشار النووي بسبب الأخطار التي تنجم عن إمكانية حصول العناصر من غير الدول على المواد التي تستعمل في إنتاج أسلحة الدمار الشامل. ولذلك، فإن كازاخستان تعتبر أن من المهم تعزيز نظامها الوطني لمراقبة الصادرات. كما نعتقد أن توسيع نطاق التعاون بين الدول لتحسين نظم مراقبة الصادرات وسيلة فعالة جدا لمواجهة الإرهاب الدولي. ويمكن أن يصبح هذا التعاون مفيدا بشكل خاص على الصعيد الإقليمي.

وإن كازاخستان، بعد أن وضعت ذلك في اعتبارها، استضافت في حزيران/يونيه الماضي المنتدى السابع لبلدان آسيا الوسطى ومنطقة القوقاز لعدم الانتشار ومراقبة الصادرات، الذي حضره أيضا ممثلون من بلدان أخرى ومن المنظمات الدولية. وقام المشتركون في المنتدى بوضع آليات تفاعلية لاستخدامها من جانب مسؤولي الجمارك وحرس الحدود والدوائر الأخرى من أجل منع تحويل التكنولوجيات والمواد والمعارف ذات الاستعمال المزدوج، التي يمكن استعمالها لصنع أسلحة الدمار الشامل بالإضافة إلى وسائل إيصالها.

ونرى أن التنسيق الفعال بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية عنصر هام من عناصر وضع نموذج مجدد للأمن والاستقرار الدوليين. وتقوم كازاخستان، من أجل دعم جهود الأمم المتحدة لتعزيز دور المنظمات الإقليمية في مجال الأمن، بالإسهام بشكل ملموس في الجهود الرامية إلى تعزيز الاستقرار والأمن على الصعيد الإقليمي في آسيا.

ويجري تنفيذ مبادرة الرئيس نزار بابيف لعقد مؤتمر معني بالتفاعل وبناء الثقة في آسيا حسب الخطة المرسومة. وسيساهم تقديم دعم إضافي لهذه العملية من الأمم المتحدة وتعاونها في هذه المسألة إلى حد كبير في تهيئة المناخ اللازم من الثقة وحسن الجوار في آسيا.

كما تتمتع منظمة شانغهاي للتعاون بإمكانيات هائلة من حيث المساهمة في الاستقرار والأمن على الصعيدين الإقليمي والعالمي. واقترحت كازاخستان إنشاء مركز لآسيا الوسطى في آلماتي للدبلوماسية الوقائية وإدارة الصراعات تحت إشراف الأمم المتحدة وهي تدعو إلى تأييده. وسيؤدي وجود مثل هذه المؤسسة إلى تعزيز أنشطة الأمم المتحدة في المنطقة، هذه الأنشطة التي ينبغي أن تكون لصالح جميع البلدان المعنية.

وأخيرا، أود مرة أخرى أن أؤكد لكم أننا سوف نؤيد جميع الجهود التي تبذلها هذه اللجنة لاتخاذ قرارات تؤدي إلى توطيد نظام عدم الانتشار وتعزيز الأمن على الصعيدين الإقليمي والعالمي. ووفدي مستعد، مثلما كان دائما في الدورات السابقة، للعمل مع زملائنا من أجل تحقيق أهدافنا المشتركة.

السيدة منغراي (غيانا) (تكلمت بالانكليزية): أود في البداية أن أعرب عن خالص التهاني لكم على انتخابكم رئيسا لهذه اللجنة، ولكل أعضاء المكتب. لقد أثبتت قيادتكم حتى الآن أن ثقتنا بقدراتكم في محلها تماما. كما يغتنم وفد بلادي هذه الفرصة ليرحب بالسيد نوبوياسو آبي. ونحن نتطلع إلى الاستفادة من حكمته أثناء مداولاتنا.

يؤيد وفدي البيان الذي أدلى به ممثل جزر البهاما، باسم الجماعة الكاريبية. ولكني أود أن أسلط الضوء على بضع نقاط ذات أهمية خاصة بالنسبة لوفد بلادي.

أود أن أسجل قلق غيانا إزاء الآثار المفجعة للاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة على النسيج الاجتماعي والاقتصادي لمجتمعاتنا. فلقد لقي الملايين من البشر حتفهم أو شوِّهوا، خاصة المدنيين الأبرياء، والذين يشكل النساء والأطفال الأكثرية الساحقة منهم. إن الأغلبية الكبرى من الصراعات تغذيها الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. ولقد حدثت انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان، بما في ذلك الظاهرة المأساوية المتمثلة في الجنود الأطفال. وفي حالات عديدة، تحدث زيادة في العنف في بلدان ذات قدرة محدودة على التصدي بكفاءة لهذه المشكلة. علاوة على ذلك، أسهمت الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في إيجاد بيئة مناوئة للتجارة والاستثمار اللذين توجد حاجة ماسة إليهما في بلداننا. ويواجه المجتمع الدولي ما يترتب على التخزين والنقل المفرطين لهذه الأسلحة من آثار مزعزعة للاستقرار وآثار مترتبة على الأمن.

ولقد وضعت غيانا منذ زمن طويل البنية الأساسية التشريعية والإدارية للسيطرة على الأسلحة والذخائر والمتفجرات. ولكن هذه التدابير هي قيد النظر من أجل استعراضها، وذلك في ضوء الأنماط المتغيرة في الجريمة المحلية والحاجة إلى تشكيل تحالفات دولية في المعركة ضد الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وفي هذا السياق، يعمل بلدي مع شركائه من الجماعة الكاريبية، ضمن إطار فرقة العمل الإقليمية المعنية بالجريمة والأمن والتابعة للجماعة الكاريبية، للتصدي لهذه المشكلات وغيرها من المشكلات المتصلة بها. وفي الوقت ذاته، تبقى مظلة الأمن الجماعي التي توفرها الأمم المتحدة ذات أهمية قصوى في حماية رفاهة الدول، خاصة الدول الصغيرة. وإذا صحّ لي أن أقول ذلك، يجب ألا يُنظر بعد الآن إلى صغر الحجم باعتباره دعوة إلى العدوان، ولكن على العكس باعتباره فضيلة يتم تقديرها وحمايتها. ولن يكون ذلك ممكنا إلا إذا عززنا معاً النظام المتعدد الأطراف الذي يعتمد عليه أمننا الجماعي.

وفي ظل هذه الخلفية، نرحب بالاجتماع الأول الذي عقدته الدول في نيويورك من ٧ إلى ١١ تموز/يوليه ٢٠٠٣ للنظر في تنفيذ برنامج عمل الأمم المتحدة لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه على الصعد الوطنية والإقليمية والعالمية، ومثل هذا الاجتماع يعقد مرة كل سنتين. ولقد قيَّم الاجتماع التقدم المحرز منذ اعتماد برنامج العمل عام ٢٠٠١ وحدد عدداً من القضايا التي توجد حاجة إلى إحراز المزيد من التقدم فيها. وأمام اللجنة الأولى الآن المهمة الهامة المتمثلة في البناء على نتيجة ذلك الاجتماع وعلى جهوده لمعالجة تلك القضية، والبت في التوصيات المقدمة من فريق الخبراء الحكومي المعني بتعقب أثر الأسلحة

الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة. ونظرا للأثر المدمر لهذا الاتجار، ينبغي أن يبقى النظر بجدية في هذا الموضوع أولوية في عمل اللجنة الأولى.

والآفة الأخرى التي توجد حاجة إلى إزالتها هي وجود الألغام الأرضية المضادة للأفراد، والتي تقتل أو تشوّه آلاف الأشخاص كل عام. وحكومتي ملتزمة تماما بهذا الهدف. ففي آب/أغسطس من هذا العام، أودعت غيانا صك تصديقها على اتفاقية حظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام. وعُقد الاجتماع الخامس للدول الأطراف في هذه الاتفاقية الشهر الماضي في بانكوك للنهوض بتنفيذ الاتفاقية. ونود أن نسجل تقديرنا البالغ لمملكة تايلند على الترتيبات الممتازة التي وضعتها والضيافة الحميمة التي قدمتها، والتي أسهمت في تحقيق نتيجة قيِّمة.

ونحن نناشد جميع الدول تجديد جهودها لدعم وتعزيز الرعاية وإعادة التأهيل وإعادة الإدماج الاجتماعي والاقتصادي لضحايا الألغام ولدعم برامج التوعية بالألغام وإزالة الألغام المضادة للأفراد في مختلف مناطق العالم. ولهذا الغرض، نتطلع إلى نتيجة المؤتمر الاستعراضي الأول في عام ٢٠٠٤.

ختاما، أود أن أعلن أن وفدي مستعد للعمل معكم ومع جميع الوفود من أجل تعزيز جدول أعمال نزع السلاح. وسننظر بشكل إيجابي في أية مقترحات بناءة يتم طرحها لتحقيق تلك الغاية.

السيد لافروف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): بادئ ذي بدء، أود أن أهنئكم، سيدي الرئيس، على انتخابكم لهذا المنصب. ومن دواعي ارتياحنا تماما أن نرى في مقعد الرئاسة محترفا ذا مهارات عالية ويمثل بلداً جاراً وصديقا، ونتمنى لكم النجاح وسنحاول مساعدتكم على تحقيق هذا الهدف. كما أود أن أرحب بالسفير آبي، الذي يشارك في الدورة الحالية للمرة الأولى بوصفه وكيل الأمين العام للأمم المتحدة. ونحن مستعدون لأوثق أنواع التعاون معه. كما أننا سعداء بأن نرى هنا في هذه القاعة أمين عام مؤتمر نزع السلاح، سيرجي أوردجونيكدزي، ونتمنى له النجاح في عمله معنا جميعا.

يولي الاتحاد الروسي أهمية كبيرة لتعزيز تماسك المجتمع الدولي، الذي تقوم فيه الأمم المتحدة بدور مركزي، في معالجة القضايا الراهنة المتعلقة بحفظ السلم والاستقرار العالميين. وفي بيان رئيس روسيا، فلادمير بوتين، من منصة الجمعية العامة للأمم المتحدة، في الجلسة الحادية عشرة بتاريخ ٢٥ أيلول/سبتمبر، أكد على أنه خلال السنوات الأخيرة اضطر المجتمع الدولي والأمم المتحدة إلى التعامل مع مهام جديدة بالكامل وإلى التصدي لتحديات عالمية تختلف عن التحديات السابقة، وكان التحدي الرئيسي منها الإرهاب. ولذلك قال رئيس روسيا ”لا بد أن تصبح الأمم المتحدة – وهي في الواقع قد أصبحت – الأساس للتحالف العالمي لمكافحة الإرهاب“. وأضاف القول إن ”روسيا مقتنعة بأنه يجب أن تحتفظ الأمم المتحدة بدورها المركزي في الشؤون الدولية“.

ويمكن تيسير حل فعال لهذه المشكلات من خلال تنفيذ المبادرة الروسية الداعية إلى وضع استراتيجية عالمية للتصدي للتحديات والتهديدات الجديدة، وفقا لقرار الجمعية العامة ٥٧/١٤٥. وبالمناسبة، يجري العمل حاليا في هذا المجال لتنفيذ مبادرة الأمين العام المقدمة في بيانه في افتتاح هذه الدورة. ونحن نعول على حقيقة أنه خلال الدورة الحالية سيتخذ قرار جديد يحدد خطوات إضافية في هذا الاتجاه.

إن التغييرات السريعة في العالم اليوم تحتم اعتماد نهج جديدة بشأن جدول أعمال نزع السلاح. وتُبذل الآن

الجهود في هذا المجال في مناخ سياسي يختلف تماما عن السابق وأصبح فيه عصر المواجهة أمراً من أمور الماضي. ونتيجة لذلك، تنشأ فرص كبيرة تقوم على أساس الشراكة في مجال تحديد الأسلحة ونزع السلاح. والمثال اللافت للانتباه على ذلك هو المعاهدة الروسية الأمريكية بشأن إجراء تخفيضات في الأسلحة الهجومية الاستراتيجية، والتي بدأ نفاذها في ١ حزيران/يونيه ٢٠٠٣. وبعد أن تطلّب الأمر التزاما قانونيا بخفض القدرات الهجومية الاستراتيجية بمقدار الثلثين، أعاد البلدان التأكيد على استمرارية عملية نزع السلاح النووي وقدّما إسهاما حقيقيا في الوفاء بالتزاماتهما في إطار المادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

في الوقت ذاته، اتخذت قضية عدم الانتشار بُعداً جديدا وخطيرا لأنه يمكن للإرهابيين الآن الوصول إلى أسلحة الدمار الشامل ومواد أخرى. ومما لا شك فيه أن الجهود الأكثر حزما مطلوبة، بما في ذلك النُهج المبتكرة، بغية وقف انتشار أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها. علاوة على ذلك، لدى القيام بهذا من الأهمية القصوى أن نعول، كمسألة مبدأ، على قواعد القانون الدولي التي أثبت الزمن فعاليتها وعلى آليات عدم الانتشار المقبولة وأن نواصل عملنا من أجل تعزيزها وتحسينها، مع الأخذ بعين الاعتبار مصالح المجتمع الدولي برمته. وهنا، لا يمكن تحقيق النجاح إلا إذا استوفي شرطان هما: التماسك من جانب المجتمع الدولي والقضاء على العوامل التي لديها إمكانية التسبب في نشوب الصراع في مختلف مناطق العالم.

وعلى وجه العموم، في تحديد منهجية لحل المشاكل الحالية في ميدان الأمن الدولي، فإننا لا نرى بديلا من تعددية الأطراف. ولا يمكن أن يكون ثمة شك في أن تعددية الأطراف فعالة جدا، ولكن مجرد إذا كانت هي تعددية الأطراف التعاونية التي تأخذ في الحسبان المصالح المشروعة لجميع الدول وحاجتها إلى الأمن غير المنقوص.

وضمن مجالات العمل المحددة الرامية إلى المحافظة على الأمن الدولي، نولي أولوية لتعزيز معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وينبغي أن نستفيد أقصى استفادة من العملية التحضيرية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم الانتشار لاستعراض المعاهدة عام ٢٠٠٥، وأن نسعى إلى ضمان أن ينعقد المؤتمر في جو بناء وأن يحرز نتائج إيجابية. ويمكن أن يكون بدء مفاوضات في مؤتمر نزع السلاح بشأن حظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية خطوة منطقية أخرى في مجال عدم الانتشار النووي ونزع السلاح.

ونرحب بانضمام أفغانستان وكوبا وتيمور – ليشتي إلى معاهدة عدم الانتشار. ومرة أخرى، نناشد البلدان التي لم تنضم بعد إلى المعاهدة أن تفعل ذلك، بوصفها دولا غير حائزة للأسلحة النووية. وقد واجهت المعاهدة مؤخرا تحديات جديدة وخطيرة. ونرى أن البيان الذي أصدرته جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بشأن الانسحاب من معاهدة عدم الانتشار خطأ. وفضلت روسيا باستمرار إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في شبه الجزيرة الكورية، مع المراعاة الواجبة لمصالح وشواغل جميع الأطراف. وينبغي معالجة الحالة الحالية على نحو حصري من خلال الوسائل السياسية والدبلوماسية، كما أن الخطوة الأولى قد اتخذت ببدء عملية بيجين. والأكثر أهمية الآن هو ضمان أن تمضي العملية إلى الأمام بهدف التوصل إلى أسرع تسوية ممكنة للمشكلة.

وفيما يتعلق بتعزيز معاهدة عدم الانتشار، فإن من الملح أن نحسن فعالية ومصداقية آليتها للتحقق – وهي نظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية. ونناشد جميع الدول التي لم تنضم بعد إلى البرتوكول الإضافي لاتفاق ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية أن تفعل ذلك في أقرب وقت ممكن – لا سيما الدول التي لديها برامج رئيسية للطاقة

النووية وتقوم بتنفيذها. ونرحب بجهود الوكالة الدولية للطاقة الذرية لتوضيح المسائل المتعلقة بالبرنامج النووي لإيران. ونأمل أن يمكِّن بذل جهود متبادلة من تلبية الشواغل القائمة في المستقبل القريب جدا.

وفي آب/أغسطس، احتفلنا بالذكرى السنوية الأربعين للتوقيع على معاهدة حظر تجارب الأسلحة النووية في الجو وفي الفضاء الخارجي وتحت سطح الماء، المعروفة عموما بمعاهدة موسكو. وكان الاتفاق، الذي تربو عضويته الآن على ١٣٠ دولة، إحدى الخطوات الأولى التي اتخذها المجتمع الدولي بغية احتواء سباق التسلح النووي. وقد هيأت المعاهدة الظروف التي أدت إلى إبرام المزيد من الاتفاقات، بلغت ذروتها بإبرام معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في عام ١٩٩٦، التي حظرت أيضا التفجيرات النووية الجوفية.

وما زلنا نشعر بقلق بالغ حيال مستقبل معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية؛ ونحن مقتنعون بأنه لا بد ألا تنقص الجهود المبذولة لضمان دخولها حيز النفاذ. وبالتالي، فإننا نرحب بخطة عمل المجتمع الدولي وبالإعلان السياسي الذي يدعم المعاهدة، كما اعتمدهما المؤتمر الثالث المعني بتسهيل بدء نفاذ المعاهدة. ومن حيث المبدأ، من المهم، قبل دخول المعاهدة حيز النفاذ، أن يكون هناك امتثال للوقف الاختياري بشأن تجارب الأسلحة النووية وبشأن أية تفجيرات نووية أخرى. ونعرب عن الأمل في أن تضطلع الدول الـ ١٢، التي يتوقف عليها الآن نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، بمسؤوليتها الخاصة عن مستقبل المعاهدة. وننوه بالموقف المسؤول لأفغانستان والجزائر وقيرغيزستان، التي صدقت مؤخرا على المعاهدة.

وقد أيدت روسيا باستمرار إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية. وتمتد الضمانات الأمنية الروسية الآن إلى أكثر من ١٠٠ دولة انضمت إلى الاتفاقات ذات الصلة بالمناطق الخالية من الأسلحة النووية. وإذا تحقق حل وسط بشأن مسألة الضمانات الأمنية فيما يتعلق بالمعاهدة المتعلقة بإقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب شرقي آسيا (معاهدة بانكوك)، وإذا نفذت المبادرة المعروفة جيدا لدول آسيا الوسطى، فإن قائمة البلدان التي تغطيها تلك الضمانات ستصبح جديرة بالإعجاب بشكل أكبر.

ونلاحظ مع الارتياح أن المشروع الدولي للمفاعلات النووية المبتكرة ودورات الوقود ما فتئ جاريا منذ عام ٢٠٠١ – تحت إشراف الوكالة الدولية للطاقة الذرية – في سياق المبادرة التي أطلقها الرئيس بوتين في مؤتمر قمة الألفية بشأن توفير الطاقة لدعم التنمية المستدامة للبشرية، وإيجاد حل شامل للمسائل المتصلة بعدم الانتشار النووي وتحسين الصحة البيئية للأرض، مما يفترض مسبقا إيجاد حل تكنولوجي للسلامة النووية وللمشاكل الأمنية. ويشارك خمسة عشر بلدا ومؤسسة في المشروع، كما ستستمر روسيا في دعم تنفيذ المشروع دعما كاملا، بما في ذلك بتقديم الخبرة العلمية والتكنولوجية الضرورية.

ونبقى مقتنعين بأنه لا يمكن أن يكون هناك تأخير في تسوية مسألة منع نصب الأسلحة في الفضاء الخارجي. وفي بيان رئيس الاتحاد الروسي، في الدورة الحالية للجمعية العامة، أكد على أننا نفضل صياغة اتفاق شامل بشأن تلك المسألة كما دعا البلدان التي لديها إمكانية الوصول إلى الفضاء الخارجي إلى أن تنضم إلى مبادرتنا.

وفي مؤتمر نزع السلاح، عرضت روسيا والصين، بالترافق مع مجموعة من الدول المؤيدة، ورقة عمل معنونة ”عناصر محتملة لاتفاق قانوني دولي يعقد في المستقبل بشأن منع نشر الأسلحة في الفضاء الخارجي والتهديد باستعمال القوة أو استعمالها ضد الأجسام الموجودة في الفضاء

الخارجي“ (CD/1679). وتلقى تلك الوثيقة اهتماما متزايدا في جميع أرجاء العالم. وسيكون المكان المفضل للعمل في المستقبل بشأن مثل ذلك الاتفاق هو اللجنة المخصصة المناسبة لمؤتمر نزع السلاح. وقد اتخذت روسيا الخطوات اللازمة لبدء ذلك العمل ولكسر جمود المؤتمر بأسره.

وما زال اقتراح روسيا بإرساء وقف اختياري لنشر الأسلحة في الفضاء الخارجي، بانتظار الاتفاق ذي الصلة، اقتراحا صالحا. ويمكن تيسير الجهود الرامية إلى ضمان إمكانية التنبؤ بالحالة في الفضاء الخارجي إذا قامت الدول المعنية بالفضاء الخارجي بتزويد المجتمع الدولي بالمعلومات المتعلقة بعمليات الإطلاق المقبلة للأجسام في الفضاء الخارجي وأغراضها، وهو ما بدأت روسيا في القيام به هذا العام.

ومسألة المعلومات الأمنية الدولية هي أيضا ضمن أولوياتنا في الدورة الحالية للجمعية العامة. ونقوم بتقديم مشروع قرار مستكمل معنون ”التطورات في ميدان المعلومات والاتصالات السلكية واللاسلكية في سياق الأمن الدولي“ (A/C.1/58/L.3)، يستند إلى نص القرار الذي اتخذ العام الماضي. ونأمل أن ينظر فريق الخبراء الحكوميين المقرر إنشاؤه في عام ٢٠٠٤ بموجب مشروع القرار لإعداد تقرير الأمين العام بعناية وموضوعية في التهديدات القائمة والمحتملة في ميدان المعلومات الأمنية فضلا عن التدابير التعاونية الممكنة للتصدي لهذه التهديدات.

ونرى أن اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتكديس واستخدام الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة تشكل صكا فعالا لمنع انتشار تلك الأسلحة الفتاكة ولخفض خطر استعمال المواد الكيميائية السمية بوصفها وسيلة للإرهاب. وأفضل طريقة لمنع تسرب الأسلحة الكيميائية هي القضاء عليها بشكل كامل. وقد بدأت روسيا القضاء على مخزوناتها في مرفق غوربي، الذي بدأ تشغيله هذا العام. ويبقى الانضمام العالمي إلى الاتفاقية مهمة عاجلة، كما أننا نرحب بتصديق أفغانستان على الاتفاقية.

ونعتزم أن نشارك بنشاط في جهود الدول الأطراف في اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتكديس واستخدام الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والتكسينية وتدمير تلك الأسلحة، المقرر عقده في الفترة حتى عام ٢٠٠٦. ونعتقد أن تلك المنتديات مفيدة للتوصل إلى اتفاق بشأن اتخاذ الخطوات الجماعية الرامية إلى تعزيز الاتفاقية. كما أننا ما زلنا نؤمن بأن وضع تدابير ملزمة قانونا للتحقق من الاتفاقية يبقى مهمة طويلة الأجل لتعزيز الاتفاقية.

ونعلق أهمية كبيرة على الوسائل السياسية والدبلوماسية لحل مشكلة انتشار القذائف. ونؤكد من جديد مبادرات روسيا المتعلقة بإنشاء نظام عالمي لمراقبة التحقق من عدم انتشار القذائف وتكنولوجيا القذائف، يرمي إلى إنشاء نظام عالمي لمنع انتشار القذائف. ولئن كنا قد أيدنا مدونة لاهاي لقواعد السلوك لمنع انتشار القذائف التسيارية، فإننا نؤمن بأن المدونة لا تشكل سوى الخطوة الأولى صوب صياغة اتفاق متعدد الأطراف ملزم قانونا بشأن ذلك النظام. ونرى أن العمل الذي قام به فريق الخبراء الحكوميين بشأن القذائف في سياق الأمم المتحدة عمل إيجابي. ونعتقد أنه آن الأوان لكي يشرع الفريق في النظر المتعمق في المشاكل المدرجة في جدول أعماله.

ونُشيد بالأعمال المفيدة التي اضطلع بها في جنيف فريق الخبراء الحكوميين في إطار الاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة. وثمة تقدم جلي في إعداد مشروع لصك جديد يستهدف الحد من الآثار الإنسانية لمخلفات الحرب المتفجرة.

ولقد بدأت المناقشات بشأن وضع قيود إضافية على الألغام بخلاف الألغام الأرضية المضادة للأفراد. وسنواصل الاضطلاع بدور نشط في تلك العملية.

ونحيط علما بالدور القيادي الذي تضطلع به الأمم المتحدة في تنفيذ نهج شامل لمسألة الأسلحة الصغيرة والخفيفة. ويجب مضاعفة الجهود لتنفيذ برنامج عمل الأمم المتحدة للأسلحة الصغيرة والخفيفة، مع التركيز بصفة رئيسية على مكافحة الاتجار غير المشروع بهذه الأسلحة. ويجب إحراز تقدم هادف في تنفيذ برنامج العمل، الذي ستتم متابعته في المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٦.

وقد أحطنا علما بالاعتبارات التي أعرب عنها عدد من الدول بشأن تحسين أساليب عمل اللجنة الأولى. ونحن على استعداد لأن نشارك على نحو إبداعي في المناقشات غير الرسمية بشأن هذه المسألة. ونرى أن من الجدير أن ننظر فيها في إطار إصلاح الأمم المتحدة عامة، مع إيلاء الاعتبار في المقام الأول للطابع المحدد لأنشطة الأمم المتحدة.

والوفد الروسي على استعداد للتعاون بطريقة بناءة معكم، السيد الرئيس، ومع كل الوفود في الاضطلاع بالمهام الصعبة التي تواجه اللجنة الأولى.

السيد تش (أستراليا) (تكلم بالانكليزية): أود أن أشارك الوفود الأخرى في الإعراب عن تمنياتنا الطيبة وتهانينا لكم على تعيينكم رئيسا لهذه اللجنة الهامة جدا.

إذ نستهل أعمالنا، أرى أننا ينبغي أن نُذكر بأن القرارات ليست غاية في حد ذاتها. فمن المحتم أن تتبدد سلطة اللجنة الأولى ومصداقيتها إذا لم تترجم القرارات إلى نتائج عملية .

ومن مسؤوليتنا جميعا أن نجعل أعمال هذه اللجنة ذات صلة بالتحديات الأمنية الحالية. وينبغي لنا بالتالي أن نُركز جهودنا على أكثر الاهتمامات إلحاحية وأوسعها نطاقا. ويقتضي هذا تنشيط وتبسيط جدول أعمالها وعملياتها. ونرحب بالاقتراح الرامي إلى عقد دورة بشأن إصلاح اللجنة الأولى.

ويُمثل انتشار أسلحة الدمار الشامل ونظم إيصالها أشد التهديدات خطرا على الأمن الدولي. وليس هذا بطبيعة الحال بالتهديد الجديد، إذ كرست اللجنة الأولى الكثير من الجهد لمعالجة انتشار أسلحة الدمار الشامل. ولكن مع ذلك يتزايد الطلب على التكنولوجيات المتصلة بأسلحة الدمار الشامل بين ناشريها. ونواجه، بصورة متزايدة، احتمال أن تستحوذ على هذه الأسلحة دول وأطراف من غير الدول مع عدم إيلاء اهتمام يُذكر لقواعد التصرف الدولي المسؤول.

ويتزايد تطوير القدرات المحلية المتصلة بأسلحة الدمار الشامل في البلدان المعنية، وكذلك يتزايد خطر أن تُتيح تلك البلدان هذه الأسلحة لأطراف أخرى منها الإرهابيون. واحتمال وقوع أسلحة الدمار الشامل في أيد إرهابية أمر لا مجال للتفكير فيه، ولكنه يُمثل مع ذلك تحديا يجب أن نتصدى له بطريقة جماعية وحاسمة.

ولا سبيل إلى إنكار أننا نجتمع في وقت توجد تحديات قوية للنظام الحالي لعدم الانتشار ونزع السلاح القائم على أساس معاهدات مثل معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، واتفاقية الأسلحة الكيميائية، واتفاقية الأسلحة البيولوجية، ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية.

ومنذ أن اجتمعنا آخر مرة، تبين للوكالة الدولية للطاقة الذرية أن كوريا الشمالية لا تمتثل لالتزاماتها بضمان عدم انتشار الأسلحة النووية، كما أنها أعلنت عن انسحابها من معاهدة عدم الانتشار. وكذلك برزت أسئلة جادة حول طبيعة برنامج إيران النووي. وثمة أوجه قلق مستمرة بشأن

امتثال بعض الأطراف في معاهدات أخرى رئيسية لعدم الانتشار.

ولذلك السبب، يجب علينا أن نضاعف جهودنا لتعزيز القواعد والترتيبات الدولية لنزع السلاح وعدم الانتشار .ويجب أن نكون حاسمين في التصدي لحالات عدم الامتثال. ويجب أن نوجه رسالة لا لبس فيها مفادها أنه لا يمكن التغاضي عن انتشار أسلحة الدمار الشامل.

ويتشاطر الأعضاء في معاهدات عدم الانتشار، وتحديد الأسلحة، ونزع السلاح مسؤولية تتمثل في احترام وتعزيز آليات التحقق في تلك المعاهدات. وترى أستراليا، في الميدان النووي، أن تطبيق نظام الضمانات المُعزز للوكالة الدولية للطاقة الذرية – البروتوكول الإضافي – ينبغي أن يصبح بسرعة شرطا أساسيا لتوريد المواد النووية. ونرى أيضا أن من شأن التطبيق الواسع النطاق لنظام الضمانات المُعزز أن يُشجع على إحراز مزيد من التقدم في نزع السلاح النووي.

ويُمثل التهديد الذي يُشكله انتشار الأسلحة البيولوجية تهديدا حقيقيا متزايدا. وأستراليا ملتزمة ببذل جهود مُجددة لتعزيز تنفيذ اتفاقية الأسلحة البيولوجية، ونحث جميع الدول على الاشتراك بنشاط في كل اجتماعات تلك الاتفاقية المؤدية إلى المؤتمر الاستعراضي القادم الذي سيعقد في عام ٢٠٠٦.

وفي حين أن الأعمال الرئيسية لوضع المعايير في مجال أسلحة الدمار الشامل قد تم الاضطلاع بها في المعاهدات الرئيسية، ما زال يتعين القيام بأعمال هامة للمتابعة. ومما يصعُب تصديقه أن المطمح الواسع النطاق للتوصل إلى معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية ما زال يُحبطه عدم اتفاق مؤتمر نزع السلاح على برنامج للعمل.

وأستراليا حريصة على أن ترى مدونة لاهاي لقواعد السلوك وقد أصبح يُنظر إليها بطريقة راسخة على أنها تدبير عالمي ممكن لبناء الثقة للمساعدة على منع انتشار القذائف التسيارية. والقذائف التسيارية هي السلاح المُفضل لإيصال أسلحة الدمار الشامل، ويُؤثر انتشارها تأثيرا مباشرا على المصالح الأمنية لجميع الدول. ويسر أستراليا أن ١٠٩ دول قد انضمت حتى الآن إلى المدونة، وإن كنا ما زلنا نشعر بخيبة الأمل لأن مجرد قلة من الدول في منطقة جنوب شرقي آسيا قد فعلت ذلك حتى الآن.

ويلزم علينا جميعا، نظرا لازدياد الخطر الناجم عن انتشار أسلحة الدمار الشامل أن نعزز هذه الترتيبات عن طريق مجموعة من التدابير التكميلية. ويأتي على رأس هذه التدابير مكافحة نقل المواد والتكنولوجيا المتصلة بأسلحة الدمار الشامل أو الاتجار غير المشروع بها. ويجب على جميع الدول توخي اليقظة لكفالة ألا تُورد أو تُساعد في توصيل مواد يمكن أن تعزز برامج القائمين بنشر أسلحة الدمار الشامل أو القذائف.

ومن المفيد استعمال الأدوات الموجودة حاليا على نحو أفضل. ولكن الواقع هو أن النظام الحالي لأسلحة الدمار الشامل ليس كافيا في حد ذاته لوقف المُصممين على نشر هذه الأسلحة. ولهذا السبب، فإن أستراليا رغم استمرار دعمها للصكوك الحالية لأسلحة الدمار الشامل واشتراكها فيها بنشاط انضمت إلى آخرين في مبادرة أمن الانتشار.

وتضع تلك المبادرة أساليب عملية لزيادة إعاقة الاتجار غير المشروع بأسلحة الدمار الشامل، ونظم إيصالها، والمواد المتصلة بها من وإلى الدول والأطراف الأخرى من غير الدول المعنية بالانتشار. وتُكمل مبادئ المنع المتفق عليها بين أعضاء مبادرة أمن الانتشار نظم عدم الانتشار الموجودة حاليا وتتفق تمام الاتفاق مع القوانين الدولية. وتُشجع أستراليا بقوة الدول العديدة المُلتزمة بمنع انتشار أسلحة الدمار الشامل على دعم هذه المبادرة الهامة.

ونحن مُلتزمون بالجهود العملية لنزع السلاح التي تؤدي إلى فوائد ملموسة للمجتمع الدولي على صعيد الجماهير.

وفي مجال الأسلحة الصغيرة والخفيفة، ما فتئت أستراليا ناشطة في تعزيز تنفيذ برنامج عمل الأمم المتحدة. وسيظل من أولوياتنا العمل مع شركائنا في المنطقة على مساعدة البلدان الجزرية الواقعة في المحيط الهادئ لتعزيز قدرتها على فرض الضوابط والإنفاذ فيما يتعلق بالأسلحة الصغيرة، وهذه القدرة عنصر هام في الجهود الدولية لمكافحة الاتجار غير المشروع. وترحب أستراليا بتقرير الأمين العام عن جدوى وضع صك دولي لتمكين الدول من تحديد وتتبع الأسلحة الصغيرة والخفيفة غير المشروعة.

ويسرنا أيضا التقدم الكبير المُحرز حتى الآن في المفاوضات المتعلقة بوضع بروتوكول بشأن مخلفات الحرب المتفجرة. وينبع تأييد أستراليا لوضع صك مُلزم قانونا من اعترافنا الواضح جدا بما للذخائر غير المنفجرة من أثر إنساني شديد على السكان المدنيين. وتحث أستراليا جميع الدول على مواصلة بذل الجهود للتوصل إلى توافق في الآراء فيما يتعلق بوضع بروتوكول بشأن مخلفات الحرب المتفجرة في الدورة التفاوضية النهائية في تشرين الثاني/نوفمبر.

وتهنئ أستراليا تايلند على استضافتها بنجاح للاجتماع الخامس للدول الأطراف في اتفاقية أوتاوا للألغام الأرضية المضادة للأفراد. وما زالت تلك الاتفاقية تزداد قوة. ونُشيد، من بين جيراننا، بتيمور - ليشتي لانضمامها مؤخرا إلى الاتفاقية. لكن المؤسف أن دولا عديدة لم تنضم بعد إلى الاتفاقية، ومنها بعض الأعضاء البارزين في مجلس الأمن، ومعظم دول الشرق الأوسط، والكثير من دول آسيا. وتطلب أستراليا إلى الدول التي لم تنضم بعد إلى الاتفاقية أن تفعل ذلك في أقرب موعد ممكن، وأن تلتزم ريثما يتم ذلك التزاما واضحا بعدم استعمال الألغام المضادة للأفراد.

ويجب علينا، في هذا المحفل، أن نعمل من أجل تعزيز الدعم الدولي لاتخاذ تدابير عملية تسعى إلى معالجة التهديدات الحالية والناشئة للأمن الدولي. ويجب أن ننأى بأعمال هذا المحفل عن المناقشات غير المُجدية التي أعاقت التقدم. ويتطلع الوفد الأسترالي إلى العمل بطريقة بناءة معكم، سيدي، ومع جميع الوفود للمساعدة في تأمين نجاح الدورة.

السيد آندجابا (ناميبيا) (تكلم بالانكليزية): أود، بادئ ذي بدء، أن أهنئكم، السيد الرئيس، على انتخابكم وأن أؤكد لكم أننا نثق في قدرتكم على توجيه مداولاتنا بنجاح. ونهنئ أيضاً بقية أعضاء المكتب على انتخابهم.

يتمثل أحد الأهداف الأساسية للأمم المتحدة في إنقاذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب. ولبلوغ ذلك الهدف، تضطلع الأمم المتحدة منذ إنشائها بتدابير لنزع السلاح. وكان من الملحوظ أنه حتى أثناء الفترة التي ساد فيها التناحر بين الدولتين العظميين، استمرت المناقشات والاتفاقات بشأن نزع السلاح. وبذلك ثبت أن الأمم المتحدة، على عكس عصبة الأمم، منظمة فعالة، ليس بالضرورة لتحقيق نزع السلاح ولكن لمواصلة الحوار بشأن مستويات الأسلحة وتنظيمها. وأدى ذلك الحوار في السنوات الأخيرة إلى مكاسب إيجابية تتضمن اعتماد وإنفاذ اتفاقية الأسلحة الكيمائية واتفاقية أوتاوا التي تحظر الألغام الأرضية. وانشئت أيضاً مناطق خالية من الأسلحة النووية في أجزاء شتى من العالم، وتم تعزيز الضمانات النووية.

وعلى الرغم من هذه التطورات الإيجابية، تتسم بقية الصورة بأنها أكثر قتامة. فما برح السلم والأمن الدوليان

يواجهان تحديات عميقة في شكل أسلحة نووية وأسلحة تقليدية. وفي حين أن معظم الدول الحائزة للأسلحة النووية ما زالت تفي بالتزاماتها بموجب المعاهدات المتعددة الأطراف مثل معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، فإن الدول الحائزة للأسلحة النووية وبعض الدول الرئيسية الأخرى ليست على استعداد لتنفيذ التزاماتها، بل أن بعضها رفض توقيع وتصديق تلك الصكوك. واستمرت هذه الدول، بدلاً من ذلك، في تطوير أسلحتها التقليدية وأسلحتها النووية على حد سواء. ويُقال لنا إن هذا يتم من أجل التصدى للتهديدات الجديدة وباسم الأمن الوطني.

وتُقوض تلك المزاعم ضرورة أن يكون هناك نزع جاد للسلاح النووي. والتقدم بمثل هذه المزاعم يُمثل دعوة جلية إلى الدول الأخرى للحصول على الأسلحة النووية بنفس الذريعة، لأن لكل دولة بحكم طبيعتها مصالح أمنية وطنية أساسية تحميها وتهديدات جديدة تواجهها. وينبغي عدم السماح لأي دولة أو مجموعة من الدول باحتكار الأسلحة النووية أو غيرها من أسلحة الدمار الشامل. فلا يمكن تحقيق الأمن الذي يحق لنا جميعاً أن نتمتع به إلا عن طريق نزع السلاح الكامل. ولا يمكن، بعد انتهاء الحرب الباردة، أن يوجد مُبرر لأن تزعم بعض الدول أن لها الحق الخالص في امتلاك هذه الأسلحة إلى ما لا نهاية. وتكرر الدول الحائزة للأسلحة النووية تذكير الدول الأخرى بالا تستحوذ على الأسلحة النووية. وينبغي لتلك الدول، إذا أرادت أن تؤخذ مطالباتها مأخذ الجد، أن تبدي على نحو مُحدد استعدادها لإزالة أسلحتها النووية في أقصر إطار زمني ممكن.

وتواصل ناميبيا، بحكم كونها دولة طرفاً في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، الوفاء بالتزاماتها الدولية بموجب ذينك الصكين. وترفض الدول التي تمتلك الأسلحة النووية بالفعل أن تتزع هذه الأسلحة. بل أن مجرد ذكر نزع السلاح النووي يمكن أن يُغضب الدول التي تمتلك هذه الأسلحة، ولكن من السهل عليها أن تطلب إلى الدول الأخرى أن تظل دولاً غير نووية وأن تعرضها لتهديدات بإجراءات انفرادية بزعم عدم الامتثال لالتزاماتها بموجب نظام عدم الانتشار. وإذا أُريد احترام أحكام معاهدة عدم الانتشار، يجب أن تتساوى الدول الأطراف جميعها في المساءلة في حالة عدم امتثال كل منها لالتزاماتها بموجب المعاهدة.

ويبدو لنا أن من يمتلكون الأسلحة النووية مشغولون بمنع البلدان الأخرى من الحصول على هذه الأسلحة، وليس بالمفاوضات الرامية إلى إزالتها في ظل مراقبة دولية صارمة وفعالة. وفي تلك العملية، أصبحت الأسلحة النووية وسيلة لممارسة الضغط على البلدان التي لا تمتلكها وابتزازا لهذه البلدان. ولكن ما يغرب عن بال الدول الحائزة للأسلحة النووية هو أن هذا التصرف يعزز الانتشار. ولا بد، ما دامت هذه الأسلحة موجودة، أن نواجه مشكلة الإرهاب النووي بجميع تشعباتها. ونرى أن السبيل الآمن الفعال الوحيد لمنع الإرهابيين من الحصول على أسلحة الدمار الشامل هو القضاء التام على تلك الأسلحة.

وناميبيا ملتزمة بأهداف تحديد الأسلحة ومبدأي الصراحة والشفافية فيما يتعلق بكل من أسلحة الدمار الشامل والأسلحة التقليدية. وما زلنا نؤيد قرارات الجمعية العامة بشأن الشفافية في التسلح والنفقات العسكرية، التي تقتضي من الدول الأعضاء تقديم معلومات عن موجوداتها من الأسلحة التقليدية وعن نفقاتها. ونرى أن تلك المعلومات أساسية لأنها يمكن أن تقلل من خطر سباق التسلح والصراعات المُسلحة داخل الدول وفيما بينها. ونؤيد النداء الرامي إلى توسيع نطاق سجل الأسلحة التقليدية لكي يشمل أسلحة الدمار الشامل. وينبغي، لكي يكون هذا السجل

فعالاً، أن يكون شاملاً وغير تمييزي وأن يعالج الشواغل الأمنية لجميع الدول.

وينبغي لنا، في معرض الكلام عن انتشار الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل، ألا يغيب عن بالنا الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والخفيفة. فالأسلحة الصغيرة والخفيفة، في أفريقيا على سبيل المثال، أسلحة للدمار الشامل. وتلك الأسلحة موجودة في أيدي المجموعات المُتمردة، بما في ذلك الجنود الأطفال. وتلك الأسلحة تخنق التنمية وتُحدث الفوضى والموت والدمار في القارة الأفريقية. ومن المؤسف أنه ليس من بين البلدان الضالعة في الصراع من يُنتج تلك الأسلحة. فهي تأتي من مصادر خارج أفريقيا مُصممة على تحقيق برامجها السياسية والاقتصادية الأنانية على حساب شعب أفريقيا. ويلزم، لمعالجة هذا الخطر على نحو فعال، أن تتوفر الإرادة السياسية والتعاون الدولي فيما بين جميع المعنيين، ولا سيما المنتجين، لكفالة ألا تقع أسلحتهم في أيد آثمة. ونحن نطالب، علاوة على ذلك، بالتنفيذ العاجل التام لبرنامج العمل لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه. وتضطلع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة جميعها بالمسؤولية عن تحقيق ذلك.

السيدة محمد (كينيا) (تكلمت بالانكليزية): أود أن أتقدم إليكم، سيدي، بتهنئة حارة، على انتخابكم لرئاسة اللجنة الأولى للدورة الثامنة والخمسين للجمعية العامة. وأود أن أؤكد لكم ولسائر أعضاء المكتب كامل تأييد وفدي لكم وتعاونه معكم. وأغتنم هذه الفرصة لكي أُشيد بالرئيس السابق السفير سيماكولا كيوانوكا، الممثل الدائم لأوغندا للنجاح في توجيه اللجنة الأولى أثناء الدورة السابعة والخمسين للجمعية العامة.

كما أود أن أهنئ وكيل الأمين العام الجديد لشؤون نزع السلاح السيد نوبوياسو آبي ممثل اليابان، بمناسبة تعيينه في هذا المنصب الرفيع.

لقد تعلمنا جيدا من تجربتنا الأخيرة في كينيا، حيث تعرضنا مرتين لاعتداء إرهابي، مرة عام ١٩٩٨ ومرة أخرى عام ٢٠٠٢، أنه ليس هناك دولة في عالم اليوم تعيش في عزلة. فجميعنا متكافلون. وما يحدث في أي ركن من أركان الكرة الأرضية يكون له أثر مباشر تقريبا على الدول الأخرى في أي مكان آخر. ولذلك، فإن كينيا أكثر اقتناعا من أي وقت مضى بأنه ما من دولة تستطيع بمفردها أن تتصدى للتحديات الكثيرة التي يواجهها عالم أصبح بمثابة قرية عالمية. ويجب علينا، في ما نبذله من جهود للتصدي للأخطار المشتركة الناجمة عن انتشار الأسلحة التقليدية وغير التقليدية على السواء، أن نعمل معا على معالجة المسائل المتعلقة بمنع الانتشار وتحديد الأسلحة ونزع السلاح. وفي كل المساعي التي نبذلها، لا بد من إبرام معاهدات لتحديد الأسلحة تكون متعددة الأطراف وملزمة قانونا وقابلة للتحقق، كأدوات مختارة.

ومما يدعونا إلى القلق بوجه خاص أن مرتكبي الأعمال الإرهابية قد وصلوا بالإرهاب إلى عتبة الأمم المتحدة، رمز إرادتنا وأهدافنا الجماعية. وكان نسف مقر الأمم المتحدة في العراق في آب/أغسطس الماضي وما أسفر عنه فعلا من خسائر في أرواح موظفي الأمم المتحدة بمثابة دعوة إلى اليقظة: فالإرهاب لا يحترم العقيدة ولا الحدود. وبالنسبة إلينا، لم تسفر الاعتداءات الإرهابية إلا عن تعزيز تصميمنا على مكافحة هذا الشر.

ولذلك، فإن كينيا تلتزم التزاما كاملا بمكافحة الإرهاب. ونهيب بجميع الدول أن تدعم الجهود الدولية الرامية إلى تخليص العالم من هذا الشر بجميع مظاهره.

كما نؤيد جميع التدابير التي ترمي إلى منع الإرهابيين من الحصول على أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها والتكنولوجيات المتصلة بها. ولهذا السبب، نشيد بالأنشطة التي تضطلع بها الدول المساهمة في مدونة لاهاي لقواعد السلوك المتعلقة بمكافحة انتشار القذائف التسيارية من أجل إضفاء الطابع العالمي عليها، ونؤكد من جديد تأييدنا للمدونة وللمبادرات الأخرى التي ترمي إلى تحقيق عدم الانتشار النووي على الصعيد العالمي.

ويتفاقم الإرهاب في منطقتنا بوجه خاص من جراء سهولة الحصول على الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. ولذلك، فإن من شأن التدابير الرامية إلى كبح انتشار هذه الأسلحة أن تعزز الحرب ضد الإرهاب إلى حد كبير. ويعتبر مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه لعام ٢٠٠١ حدا فاصلا لتعددية الأطراف. وكان برنامج العمل الذي اعتمده المؤتمر إنجازا لم يسبق له مثيل في عملية وضع المعايير العالمية ورسم خارطة الطريق بشكل ملموس. وكان أول اجتماع للدول من الاجتماعات التي تعقد مرة كل سنتين للنظر في تنفيذ برنامج العمل، وقد عقد في تموز/يوليه من هذا العام، شهادة على النمو التلقائي السريع للزخم السياسي النشيط وراء إنشاء آليات وطنية لتنفيذ برنامج العمل وتعزيزه ودعمه. وتهنئ حكومتي السفيرة كونيكو إينوغوتشي ممثلة اليابان لقيامها بحث الاجتماع الذي يعقد مرة كل سنتين على تركيز اهتمامه على الدور الحاسم الذي تضطلع به المساعدة الدولية في تنفيذ البرنامج.

ونعتقد أن الاجتماع الذي يعقد مرة كل سنتين كان فعالا إلى حد كبير في دفع عملية تنفيذ برنامج العمل. وأدى إلى تعزيز القضية القوية بالفعل المتمثلة في تعبئة الموارد على الصعيد العالمي لمواجهة خطر ذي طابع عالمي. كما ردد الاجتماع صدى الصوت الصادق لأكثر البلدان تضررا من الاستعمال الخاطئ للأسلحة المتداولة بصورة غير مشروعة. وإن لابس الحذاء، قبل كل شيء، هو أفضل من يشعر بالمكان الذي يتسبب فيه الحذاء بأشد الألم.

وكينيا، بوصفها بلدا عانى أشد المعاناة من تدفق الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، تعتبر من العناصر الفاعلة الرئيسية في الجهود التي نبذلها على الصعيد دون الإقليمي لمكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. واستضافت كينيا في آذار/مارس ٢٠٠٠، مؤتمرا تاريخيا لمنطقة البحيرات الكبرى والقرن الأفريقي عني بالاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وكان المؤتمر فريدا من نوعه لأنه جمع بين ١٠ بلدان من منطقتنا دون الإقليمية كان بعضها لا يزال في ذلك الوقت في حالة صراع. واجتمعت هذه البلدان بسبب رغبتها المشتركة في التخلص من الكميات الهائلة من الأسلحة الصغيرة التي لا تزال تزكي الصراعات المتأججة. وأدى إدراك الحقيقة المتمثلة في أنه لن يكون هناك ضوء في نهاية النفق ما لم تتم السيطرة على الوضع، إلى توفير الزخم الضروري لنجاح المؤتمر.

واعتمد المؤتمر إعلانا شجع فيه على اعتماد برنامج عمل. وتم فيما بعد إنشاء أمانة نيروبي المعنية بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في المنطقة لمتابعة خطة العمل المتفق عليها لتنفيذ البرنامج.

وتطالب خطة عمل نيروبي بتقديم الدعم الدولي إلى المشاريع الجماعية. ونرحب ترحيبا خاصا بالمشاريع التي ترمي إلى المصادرة القانونية والتسليم الطوعي والتدمير العلني للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة التي تم الحصول عليها بشكل غير مشروع. وينبغي أن تتمثل أولوية المجتمع الدولي في تقديم الدعم إلى المبادرات دون الإقليمية، نظرا لأن الاتجار غير المشروع بالأسلحة يزدهر بشكل فعلي من جراء الثغرات

الناجمة من مختلف الممارسات الوطنية في مجال تنظيم امتلاك الأشخاص للأسلحة والاتجار بها.

ولدينا بعض الأفكار المحددة لمشاريع معينة تعالج في آن معا ثلاث مشاكل مترابطة في منطقتنا دون الإقليمية وهي: مواصلة تخفيض عدد الأسلحة المتداولة بصورة غير مشروعة؛ وتثبيط احتمال استعمالها لأغراض غير مشروعة؛ وتحسين مراقبة الوسائل المتبعة في عمليات النقل غير المعللة. وإننا نتطلع لدى تصميم هذه المشاريع وتنفيذها إلى الحصول على المشورة والدعم، ولا سيما من فرع الأسلحة التقليدية التابع لإدارة شؤون نزع السلاح، المجهز بصورة فريدة لمساعدتنا على تصميم المشاريع وتعبئة الموارد من مجتمع المانحين الدولي.

وتستحق مبادرة الحكومتين الفرنسية والسويسرية المعنية بالتعقب والوسم اهتماما خاصا، ونأمل أن نشهد خلال الدورة الحالية الشروع فعلا بالمفاوضات بشأن إبرام صك دولي لتحقيق هذا الهدف.

ويغتنم وفدي هذه المناسبة ليشيد بتايلند لنجاحها في استضافة الاجتماع الخامس للدول الأطراف في اتفاقية حظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام – اتفاقية أوتاوا – في مدينة بانكوك. ومن المشجع أن ١٤١ دولة صدقت على هذه الاتفاقية. ونطالب الدول التي لم تصدق على الاتفاقية بعد بأن تفعل ذلك. كما نشيد بالدول التي انضمت إليها مؤخرا.

وتقترب اتفاقية أوتاوا من مفترق الطرق في تنفيذها. وسيعقد المؤتمر الاستعراضي الأول في الفترة من ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ٣ كانون الأول/ديسمبر من العام القادم في نيروبي، للنظر في العمليات المقبلة في إطار الاتفاقية. وأغتنم هذه المناسبة لأدعو أعضاء اللجنة إلى المشاركة الفعالة في ذلك المؤتمر وفي اجتماعاته التحضيرية التي ستعقد في جنيف في شباط/فبراير وحزيران/يونيه ٢٠٠٤.

وتشعر كينيا بالتشجيع من جراء توقيع ١٦٨ دولة على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، بما فيها ٤١ دولة من أصل الدول الـ ٤٤ المطلوبة لبدء نفاذها، وترحب بقيام ١٠٤ دول بالمصادقة عليها، بما فيها ٣٢ دولة من أصل الدول الـ ٤٤ الضرورية لبدء نفاذها، ومنها ثلاث دول حائزة للأسلحة النووية. ونهيب بجميع الدول أن تمتنع عن القيام بأي نشاط يمكن أن يقوض هذه المعاهدة ويؤدي إلى استئناف سباق التسلح، وأن تقوم، بانتظار بدء نفاذ المعاهدة، باحترام التزامها فيما يتعلق بالتفجيرات الاختبارية للأسلحة النووية وأي تفجيرات نووية أخرى. وتطلب كينيا إلى جميع الدول التي لم تقم بالتوقيع والتصديق على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية أن تفعل ذلك دون شروط؛ ونطالب بوجه خاص بالتصديقات اللازمة لبدء نفاذ المعاهدة.

وتمس الحاجة إلى البحث بسرعة في الالتزامات التي سبق أن تعهدت بها الدول الحائزة للأسلحة النووية بشأن نزع السلاح النووي. وتتحمل الدول الحائزة للأسلحة النووية مسؤولية خاصة، وأمامها، ربما في حال تطورت الأحداث على نحو يمثل مفارقة، فرصة فريدة للوفاء بهذه المسؤولية في ضوء ما نشعر به من قلق مشترك إزاء حيازة الإرهابيين والعناصر غير التابعة للدول لهذه الأسلحة. ونأمل أن ترقى تلك الدول إلى مستوى الأحداث، ونحن على استعداد للتعاون بأي طريقة ممكنة. وكالمعتاد، نكرر التزامنا بالأهداف النبيلة لصكوك نزع السلاح الدولية وبهدف عدم انتشار أسلحة الدمار الشامل وبآمالنا وطموحاتنا فيها. ولكن يجب أن نعرب عن خيبة أملنا إزاء التقدم غير الكافي المحرز في تطبيق الخطوات الثلاث عشرة بشأن نزع السلاح النووي، والتي أدرجت في الوثيقة الختامية للمؤتمر

الاستعراضي لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠٠٠، وأن نعرب عن أملنا في إيجاد سبيل بالفعل نحو تعزيزها وتنشيطها.

إن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية هي محور النظام العالمي لعدم الانتشار والأساس الذي يرتكز عليه النقاش المؤيد لنزع السلاح النووي. وبينما لا تحظر المعاهدة استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية، إلا أنه يجب التقيد بآليات ضمانات السلامة الدولية من أجل الامتثال لروح ونص المعاهدة. وفي هذا الصدد، يجب النهوض بنظام ضمانات السلامة الدولية للوكالة الدولية للطاقة الذرية وتعزيزه كعنصر رئيسي من عناصر النظام العالمي لعدم الانتشار النووي. ونحث جميع الدول التي لم تنضم حتى الآن إلى معاهدة عدم الانتشار على أن تفعل ذلك.

وتولي كينيا أهمية كبرى للتنفيذ الناجح لكل من اتفاقية الأسلحة الكيميائية واتفاقية الأسلحة البيولوجية والتكسينية. ونحث الدول الأطراف في اتفاقية الأسلحة الكيميائية على الاستفادة من التسهيلات التي تمنحها منظمة حظر الأسلحة الكيميائية حتى تتمكن من الوفاء بالتزاماتها في إطار المعاهدة. وفيما يتعلق بتنفيذ اتفاقية الأسلحة البيولوجية والتكسينية، تحث كينيا الدول الأطراف على الاستفادة من اجتماعها المقبل كي تتفق على تشريع مقبول لكل الأطراف يستطيع كل بلد أن يسنه لتغطية التنفيذ الوطني لالتزامات الاتفاقية ومسائل أخرى ذات صلة.

ولقد عرّض عدم كفاية الإرادة السياسية مؤتمر نزع السلاح للانتقاد بسبب الافتقار إلى التقدم. وهكذا نأتي كلنا العام تلو الآخر إلى اللجنة الأولى لنعرب عن الأسف حيال التأزم الحالي، ونعرب عن الأمل في أن يكون العام التالي مختلفا.

إن الأمل، كما يعلم أعضاء اللجنة، شخص محبوب ولكنه صديق غير مأمون، وهكذا لم يطرأ أي تغيير جوهري. ولا يزال مؤتمر نزع السلاح يحمل الأفكار التي أعرب عنها في برنامج عمله الذي ما زال يتعين اعتماده، ولكنه يظل يعاني من فترة آلام الوضع المستمرة منذ سبع سنوات.

ورغم بذل الكثير من الجهود المحمودة، بما في ذلك جهود السفراء الخمسة، والتي ندعمها نحن، لا يزال الاتفاق صعب المنال. ولذلك أود أن أوجه نداء خاصا إلى جميع أعضاء مؤتمر نزع السلاح لبذل جهد إضافي من أجل المحاولة الأخيرة المطلوبة حتى لا نُضعف أهمية مؤتمر نزع السلاح. وكما قال رئيس الولايات المتحدة أبراهام لنكولن قبل سنوات عديدة، ”إنني أسير ببطء ولكنني لا أسير أبدا إلى الخلف“.

كلنا بحاجة إلى مؤسسات وصكوك متعددة الأطراف قوية وتعمل بشكل جيد. وفي الواقع، اكتسبت هذه المؤسسات والصكوك إلحاحية وأهمية جديدتين. فدعونا ألا نسمح لسيرنا البطيء بأن يُساء فهمه على أنه سير إلى الخلف. وبالطبع دعونا ألا نسمح بتقويض التقدم المحرز.

إن وفد بلادي يؤيد عقد دورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة المكرسة لنزع السلاح. وفي الحالة الراهنة المتغيرة والخطيرة، من الأهمية الحيوية أن نحشد الدعم الشعبي لعملية نزع السلاح، وأن ندعم إنشاء فريق عامل مفتوح باب العضوية للإعداد لهذا الاجتماع. ولهذا السبب، نحن نطلب إلى الأمين العام تقديم المساعدة والدعم اللازمين.

ختاما، يزداد التشكيك في دور الأمم المتحدة في عالمنا اليوم، وينطبق الشيء نفسه على أدوار لجانها. وسيتعين بالضرورة في إعادة تنشيط الأمم المتحدة، بما في ذلك اللجنة الأولى، مراعاة الأولويات السائدة بين أعضائها، والتي ينبغي في رأينا أن تكون الأمن الجماعي الموجه نحو

التنمية الاقتصادية والاجتماعية لجميع أعضاء أسرة الأمم المتحدة.

ولذلك من الحتمي أن تخضع اللجنة الأولى للفحص نظرا لكونها إحدى اللجان الأساسية في الأمم المتحدة. وترى كينيا أن استعراض اللجنة الأولى ينبغي أن يتم بالروح التي تسود عملية استعراض الجمعية العامة ككل. ونحن نعتقد أنه ينبغي عدم القيام بمثل هذا الاستعراض للجنة الأولى بصورة منعزلة. والمهم على حد سواء أن نواصل الأخذ بعين الاعتبار أن أي استعراض ينبغي إجراؤه بصورة شاملة حتى يشمل مؤسسات أخرى تتعامل مع نزع السلاح.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل كينيا على كلماته الطيبة الموجهة إلى الرئاسة.

السيد نيل (جامايكا) (تكلم بالانكليزية): تؤيد جامايكا البيان الذي أدلى به في وقت سابق من هذا الصباح الممثل الدائم لجزر البهاما، بالنيابة عن أعضاء الجماعة الكاريبية. ويود وفد بلادي أن يبدي بعض الملاحظات التكميلية من وجهة نظر جامايكا.

إن هدف نزع السلاح العام الكامل، بما في ذلك إزالة أسلحة الدمار الشامل، ظل من أولويات الأمم المتحدة زمنا طويلا. ومع ذلك، كانت جهودنا لتحقيق هذا الهدف في الأجل الطويل أقل من مشجعة، خاصة خلال العام الماضي. وفي الواقع، هناك أدلة على حدوث ضعف تدريجي في النظام القانوني القائم الذي يحكم نزع السلاح الدولي والذي تفاقم بسبب اللجوء إلى الإجراءات التي تخرج عن نطاق مبادئ الأمن الجماعي. ولقد أفضى ذلك إلى حالات تغلبت فيها قوة الأقلية على إرادة الأغلبية، فقوضت بذلك النظام الجماعي للأمن الدولي، وهو ما يشكل الأساس لجهودنا من أجل نزع السلاح.

ولذلك تتشاطر جامايكا القلق الذي أعرب عنه الأمين العام من أن هناك حاجة إلى تعزيز القواعد العالمية لنزع السلاح. وفي رأينا أن مثل هذا التعزيز يجب أن يقوم على أساس التقيد بالمبادئ المتعددة الأطراف التي تنفذ في مناخ من الثقة المتبادلة، وعدم التمييز، وزيادة الشفافية، والامتثال، والثقة.

إن المفاهيم الجديدة تثير القلق أيضا، وبعضها لا أساس له حتى الآن في النظام القانوني الدولي، وهي تزيد من حالات الجهود المتوازية لنزع السلاح ولا تفيد كثيرا في ضمان السلم والأمن الدائمين. بل أن مثل هذه الإجراءات تسهم بالأحرى في تهيئة مناخ من انعدام الأمن، وتقلل الثقة والائتمان، وتفضي إلى حالة تفرز نتائج سلبية وغير مرضية تتسم بعدم اليقين وعدم الاستقرار داخل المجتمع الدولي.

وفي مثل هذه الحالة، يجد المجتمع الدولي نفسه أيضا في مواجهة تهديدات جديدة ومثيرة للقلق ضد السلم والأمن الدوليين، بما في ذلك إمكانية وصول أطراف غير حكومية إلى أسلحة الدمار الشامل. وتوافق جامايكا تمام الموافقة على الحاجة إلى إجراء دولي للتصدي لهذه الأخطار، ولكنها تحث على أن يرتكز البحث عن حلول على إطار جماعي وغير تمييزي وشفاف.

إن الإنفاق الذي يتزايد بانتظام على التسلح، والذي يبلغ الآن مجمله حوالي ٨٠٠ بليون دولار، يسبب قلقا كبيرا. وبينما تسيطر على أغلب هذه النفقات قلة من المنفقين الكبار، زادت بلدان أخرى من إنفاقها على التسلح ردا على تهديدات محسوسة للأمن الداخلي أو الخارجي. وترى جامايكا أن زيادة العسكرة هذه تعزز احتمالات الرد العسكري كخيار أول لحل الصراعات ولا تفعل شيئا يذكر لتحسين الأمن، خاصة في إطار المنافسات الإقليمية.

وتظل جامايكا ملتزمة بقضية نزع السلاح العام الكامل. وهذا الالتزام قد تجلى في تصديق جامايكا على عدد من اتفاقيات نزع السلاح، وامتثالها لالتزاماتها في إطار هذه الاتفاقيات، وسعيها النشط إلى التدابير الملائمة لضمان الامتثال. وما زلنا نؤيد بالكامل أهداف ومقاصد معاهدة عدم الانتشار في السعي إلى القضاء على انتشار الأسلحة النووية واستعمالها، خاصة في تعزيز النظام بالنسبة للانتشار الرأسي والأفقي.

وتولي جامايكا الاهتمام للتقيد بالتزامات المادة السادسة الذي يضفي قدرا أكبر من المصداقية على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وتهدئة شواغل الدول غير الحائزة للأسلحة النووية.

وفيما يتعلق بالوكالة الدولية للطاقة الذرية، وقعت جامايكا في ١٩ آذار/مارس ٢٠٠٣، البروتوكول الإضافي للاتفاق بين جامايكا والوكالة الدولية للطاقة الذرية من أجل تطبيق الضمانات.

كما تؤيد جامايكا التنفيذ التام لاتفاقية الأسلحة الكيميائية، واشتركت في المؤتمر الأول لاستعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. ولا نزال نعمل أيضا بنشاط مع أمانة منظمة حظر الأسلحة الكيميائية لتشجيع شمول الاتفاقية ضمن منطقة البحر الكاريبي. وأود في هذا المنعطف أن أعرب عن تقديري للمدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية على المساعدة التقنية التي أتيحت لجامايكا حتى يتسنى لها التنفيذ الفعال لاتفاقية الأسلحة الكيميائية وإدارتها.

وتعرب جامايكا، باعتبارها دولة طرفا في معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، عن تأييدها لبدء نفاذ المعاهدة وتحث على التعجيل به. وقد سر جامايكا، كونها جزءا من هذه العملية، أن تستضيف في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ حلقة عمل حول التعاون الدولي والتنفيذ الوطني لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، اجتذبت إليها مشتركين من المنطقة دون الإقليمية للبحر الكاريبي وأمريكا اللاتينية.

ولا تزال جامايكا تأسف لاستمرار المأزق في مؤتمر نزع السلاح. ونعتقد أنه قد يكون من المناسب حاليا إجراء استعراض لمسألة آلية المفاوضات وعلاقتها باللجنة الأولى. ويمكن إجراء هذا الاستعراض في سياق الدورة الاستثنائية الرابعة للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح، الذي يعتبر عقدها ضروريا بوضوح وتؤيده جامايكا تأييدا كاملا.

ولا يزال برنامج العمل لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه جزءا لا يتجزأ من إنشاء قواعد عالمية للتصدي للاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

وأتاح أول اجتماع من اجتماعات الدول التي تعقد مرة كل سنتين للنظر في تنفيذ برنامج العمل، الذي عقد هنا في نيويورك في تموز/يوليه، فرصة مفيدة ومناسبة التوقيت للاستفادة من التقدم المحرز في التنفيذ. وأود أن أغتنم هذه المناسبة لأهنئ السفيرة كونيكو إينوغوتشي، ممثلة اليابان، لنجاحها في رئاسة هذا الاجتماع. ونتطلع إلى الاجتماع الثاني الذي سيعقد عام ٢٠٠٥، وإلى المؤتمر الاستعراضي عام ٢٠٠٦.

وتتشرف جامايكا بكونها عضوا في فريق الخبراء الحكوميين المعني بالاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة الذي أنشأه الأمين العام. ونعرب عن تأييدنا التام لضرورة إبرام اتفاقية دولية بشأن وسم وتعقب الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة، ونهيب بهذه اللجنة أن توافق

على التوصيات التي قدمها الفريق للشروع في المفاوضات المتعلقة بإبرام مثل هذا الصك.

وجامايكا، بوصفها دولة طرفا في اتفاقية حظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام، ترحب بالاختتام الناجح للاجتماع الخامس للدول الأطراف في الاتفاقية الذي عقد مؤخرا في تايلند، وتتطلع إلى المؤتمر الاستعراضي الأول الذي سيعقد في نيروبي، كينيا، عام ٢٠٠٤. ونحث على التنفيذ التام لهذه الاتفاقية، ونود أن نشيد بالبلدان التي اتخذت خطوات فعالة لتدمير مخزوناتها من الألغام المضادة للأفراد.

وختاما، اسمحوا لي أن أهنئكم وأعضاء المكتب الآخرين على انتخابكم لتوجيه أعمال اللجنة. ويمكنكم أن تتأكدوا من دعم وتعاون وفدي في أداء مهامكم، ولا سيما في السعي لدراسة سبل ووسائل تبسيط عمل هذه اللجنة، الذي نعتقد أنه ينبغي أن يجري في سياق التنشيط العام للجمعية العامة. كما أرحب بوكيل الأمين العام الجديد لشؤون نزع السلاح السيد نوبوياسو آبي، وأشيد به وبالأعضاء الآخرين في إدارته لما يقومون به من عمل جدير بالثناء من أجل نزع السلاح.

السيد رو (سيراليون) (تكلم بالانكليزية): يود وفدي أن يشارك الآخرين في الإعراب رسميا عن تهانينا الحارة لكم بمناسبة انتخابكم لتوجيه أعمال هذه اللجنة. وجريا على المثل الذي استشهد به الرئيس يوم الاثنين، أود أن أؤكد له أننا لن نحاول أن نقدم له أي نصيحة. بيد أننا نؤكد له أن وفدنا تحدوه الرغبة والاستعداد لمساعدته وأعضاء المكتب في أداء مسؤولياتهم. كما أود أن أرحب بوكيل الأمين العام الجديد لشؤون نزع السلاح، السيد نوبوياسو آبي، الذي مهد، بالبيان الذي أدلى به يوم الاثنين، لهذه المناقشة العامة بشأن جميع مسائل نزع السلاح.

لقد زودنا السيد آبي والأمين العام في تقريره عن أعمال المنظمة، ببيان واضح عن الأحوال الراهنة في مجال نزع السلاح وتحديد الأسلحة. ويرى وفدي أن الحالة غير مشجعة. وسبق للمتكلمين في المناقشة أن قاموا بتحديد العناصر الرئيسية، الإجرائية بصورة رئيسية، التي لا تزال تلقي بظلالها الكثيفة على مجمل عملية نزع السلاح.

وتوفيرا للوقت، لن يعمد وفدي إلى تكرار جميع هذه العناصر التي تشمل في رأينا سلسلة من أوجه الفشل والخيبة التي صادفتها اللجنة المعنية بنزع السلاح وهيئة نزع السلاح، وفي الجهود المتعلقة بتحديد أهداف الدورة الاستثنائية الرابعة للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح وجدول أعمالها.

ويقول البعض إن أوجه الفشل أو الخيبة هذه تعزى إلى الافتقار إلى الإرادة السياسية. ويقول آخرون إنها تعزى إلى الافتقار إلى الثقة. ومهما تكن أسباب هذا المأزق، فإن وفدي يعتقد أن من المناسب أن نسأل، إلى أين نتجه الآن؟ وكيف نخرج من هذا المأزق؟ وأين هو الطريق إلى الأمام؟

ويرى وفدي أنه يجب علينا أولا أن نفهم أن نزع السلاح، في البيئة الدولية الراهنة، لم يعد خيارا بل هو ضرورة مطلقة، لا بالنسبة لقلة من الدول فحسب، وإنما لجميع الدول. ويبدو أننا لم نلم بعد بالطابع الحقيقي للخطر النووي وبحدته. ولا يزال يتعين علينا أن نفهم أن نزع السلاح ليس لعبة شطرنج سياسية، وإنما هو درع حيوي ضد تدمير الذات أو الإبادة المتبادلة.

ثانيا، يجب علينا أن نمحو المفهوم الخاطئ بأن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية موجهة حصرا إلى الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول التي يحتمل حيازتها للأسلحة النووية. ويبدو أن الرأي العام أو اهتمام الجماهير ينصب

على انتشار الأسلحة النووية وعلى محاولات بعض الدول الحصول على الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل.

ومن ناحية أخرى، ما برحت الالتزامات والمسؤوليات المتبادلة بين الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول غير الحائزة للأسلحة النووية بموجب المعاهدة، غارقة في مسائل التحقق والامتثال.

ونحتاج في سعينا للمضي قدما، إلى التركيز على الانتشار الأفقي والرأسي. ويشاطر وفدي الرأي الذي عبر عنه الأمين العام بأن الدول الحائزة للأسلحة النووية لم تفعل من جانبها شيئا يذكر لتقليل الأهمية الرمزية لهذه الأسلحة، ولم تفعل إلا النزر اليسير للوفاء بالتزامها بالاضطلاع بحسن نية بالجهود الرامية إلى المضي قدما نحو تخفيض الأسلحة النووية ونزع السلاح النووي في نهاية المطاف.

وبينما نقوم بلفت انتباه الجماهير إلى مسائل التحقق والامتثال، نحتاج إلى أن نؤكد من جديد التزام الدول الحائزة للأسلحة النووية بموجب المادة السادسة من المعاهدة بالتخلص من ترساناتها النووية مما يفضي إلى نزع السلاح النووي.

وهذا ينقلني إلى مسألة الامتثال والعقوبات المفروضة على عدم الامتثال. كيف ينبغي أن يعامل عدم الامتثال للالتزامات بموجب نظم نزع السلاح؟ وماذا ينبغي أن يكون رد المجتمع الدولي على عدم الامتثال أو حتى التخلي عن الالتزامات القانونية بموجب تلك النظم أو سحبها؟ هل القوة المسلحة؟ أم التهديد باستخدام القوة؟ أم الجزاءات أو الدبلوماسية؟ وهل من الضروري في هذه المرحلة أن نتكلم عن تعزيز الأحكام المتعلقة بالإنفاذ في النظم التي تعالج أسلحة الدمار الشامل؟ وهل تؤدي مثل هذه الخطوة إلى حل الحوادث التي تتسم بتهديد مماثل ومشاكل الانتشار الرأسي الخطيرة؟

ومن وجهة نظرنا، تلك مسائل ينبغي أن نعالجها في هذا المنعطف الحرج للسلم والأمن الدوليين. وكما يقول الأمين العام في تقريره عن تنفيذ إعلان الألفية، بينما كانت هناك حالة توافق آراء محددة بشأن الحاجة إلى نزع السلاح، لم يتم الاتفاق على وسائل تحقيق ذلك الهدف.

ويعتقد وفد بلادي أنه رغم الضرورة المطلقة لأن يتعامل المجتمع الدولي، بما في ذلك مجلس الأمن، بصورة جدية مع عدم الامتثال باعتباره تهديدا للسلم والأمن الدوليين، من الضروري أيضا أن يجد أنسب الوسائل للتصدي لعدم المشاركة في الأنظمة الرئيسية المتعددة الأطراف لنزع السلاح من قبل الدول الحائزة للأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل أو التي تمتلك القدرة على تطويرها. بعبارة أخرى، ينبغي أن نشجع بقوة عالمية تلك الأنظمة.

ولا يمكننا تحمل تبعات استخدام عصا كبيرة ضد قلة منتقاة قد انضمت إلى النظام بالفعل ولكنها تخفق في الوفاء بالتزاماتها أو تهدد الذين يريدون الخروج من هذا النظام، بينما في الوقت ذاته لا نفعل شيئا على الإطلاق إزاء آخرين ينبغي أن ينضموا ولكنهم يرفضون الانضمام. ولكي ندفع عملية السلام ونزع السلاح والأمن الدولي قدما، يجب أن نتخلى عن ذلك النهج الانتقائي والتمييزي تجاه الامتثال والتحقق.

إن الإخفاق في تحقيق العالمية فيما يتعلق بالأنظمة الأساسية المتعددة الأطراف لنزع السلاح، مثل معاهدة عدم الانتشار ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، يقوض تلك الأنظمة، كما أنه يشكل تهديدا خطيرا للسلم والأمن الدوليين. وبالمناسبة، ينبغي أن أقول إن سيراليون طرف في

معاهدة عدم الانتشار ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية.

ونحن نتشاطر القلق العالمي المشروع إزاء الخوف المتنامي من احتمال اقتناء أطراف غير حكومية لأسلحة دمار شامل، بما في ذلك الأسلحة الكيميائية والبيولوجية وحتى النووية. وتُبذل الجهود في الوقت الحالي من أجل التصدي لذلك التحدي الجديد للبشرية. ولكننا نعتقد أن السبيل الأنجع للحد من ذلك الخوف وضمان عدم وصول الإرهابيين إلى أسلحة الدمار الشامل هو القضاء على تلك الأسلحة، والعمل بلا هوادة لتحقيق ذلك.

إن الدمار الذي تسبب فيه الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في أنحاء عديدة من العالم، بما في ذلك بلدي، سيراليون، معروف تماما. وبينما يُسترعى انتباهنا إلى خطر الوصول المحتمل لأطراف غير حكومية، ألا وهي الإرهابيون، إلى أسلحة الدمار الشامل، إلا أننا نخفق في فهم السبب في أن قضية وصول أطراف غير حكومية إلى أسلحة غير مشروعة وأسلحة خفيفة – وهي ما تسمى بقضية الحيازة المدنية للأسلحة – تبقى قضية مثيرة للخلاف. إن تلك الأسلحة في أيدي أطراف غير حكومية، مثل المتمردين ورجال العصابات والمرتزقة العاملين في أنشطة إرهابية في مناطق مثل غرب أفريقيا، قد قتلت آلاف الأشخاص ولا تزال تشكل تهديدا خطيرا للسلم والأمن في مناطقنا.

ونحن نذكر أن مسألة وجود مثل هذه الأسلحة في أيدي أطراف غير حكومية قد قوضت تقريبا المؤتمر المعني بالاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه في عام ٢٠٠١. ومن وجهة نظرنا، لا يتضمن برنامج العمل الذي اعتمده ذلك المؤتمر شيئا على الإطلاق بشأن تلك المسألة. وما زال القلق يساورنا لأنه ينبغي عدم نقل الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة إلا إلى الدول أو عملائها المفوضين، وليس إلى أطراف غير حكومية، تنخرط أغلبها في أنشطة إرهابية ما زالت تزهق أرواح الآلاف من شعوبنا وتزعزع استقرار بلداننا.

ونحن ننوه بأنه في ملخص السفيرة اينوغوشي ممثلة اليابان، ورئيسة الاجتماع الأول من الاجتماعات التي تعقدها الدول مرة كل سنتين للنظر في تنفيذ برنامج العمل، وكان عُقد مؤخرا في نيويورك، سلطت السفيرة الضوء على العلاقة بين الإرهاب والأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة. ونحن نتفق على أنه لكي نمنع الإرهابيين والمنظمات الإجرامية الأخرى من حيازة أسلحة صغيرة وأسلحة خفيفة، ينبغي تشجيع الدول على وضع قواعد ومعايير ذات صلة لتنظيم التداول غير القانوني لتلك الأسلحة. ولذا فنحن نؤيد النتائج والاستنتاجات الواردة في تقرير فريق الخبراء الحكومي المعني بسجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية بشأن جدوى صياغة صك دولي يمكِّن الدول من تحديد ووسم وتعقب الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة.

ومع ذلك، فالسبيل الآخر نحو التقدم نحو كسر الجمود الحالي في عمليتنا المتعددة الأطراف لنزع السلاح هو أن ننظر في نزع السلاح ليس لمجرد نزع السلاح، ولكن باعتباره وسيلة حيوية لتعزيز الأمن البشري للجميع ومن جوانبه كافة. وعلى وجه التحديد، يجب أن نضع مسألة نزع السلاح والتنمية في قمة جدول أعمالنا. ألا يتنافى مع الضمير أنه بينما تُبدد بلايين الدولارات على تطوير أسلحة دمار شامل وعلى تدابير التحقق من وجودها لم نقبل بعد بالحتمية الأخلاقية المتمثلة في إيجاد الموارد المالية الكافية لشن الحرب على وباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والملاريا والسل، التي تسبب بالفعل دمارا هائلا من حيث الأرواح البشرية في العالم؟ ألا توجد علاقة بين تكلفة تطوير أسلحة

الدمار الشامل واحتمالات تحقيق الأهداف الإنمائية لإعلان الألفية؟

يجب أن نعيد النظر في مجمل مسألة العلاقة بين نزع السلاح والتنمية. ولذا يرحب وفد بلادي باقتراح الأمين العام إنشاء فريق خبراء حكومي لإجراء تقييم للعلاقة بين نزع السلاح والتنمية في الإطار الدولي الحالي.

وبالنسبة لقضية إعادة تنشيط عمل اللجنة الأولى، فإن وفد بلادي مستعد للمشاركة في المشاورات التي أشار الرئيس إلى أنه سيستهلها أثناء هذه الدورة.

السيد كفاندو (بوركينا فاسو) (تكلم بالفرنسية): بداية، أود أن أعرب عن سعادة وفدي برؤيتكم، سيدي الرئيس، وأنتم تترأسون اللجنة الأولى، كما أود أن أهنئكم على توليكم رئاسة اللجنة. ولا شك في أن رئاستكم تمثل تتويجا للالتزام المتواصل منكم ومن بلدكم بالسلم والأمن الدوليين.

لقد تابعت عن كثب البيان الذي أدلى به السيد نوبوياسو آبي، وكيل الأمين العام لشؤون نزع السلاح. ولاحظت باهتمام دعوته إلى استكشاف السبل لتعزيز السلم والأمن الدوليين. وفي ذلك الصدد، أود أن أهنئه على تعيينه وكذلك على نطاق بيانه.

لقد أصبح واضحا تماما من المناقشات العديدة التي أجريت داخل الأمم المتحدة وخارجها على حد سواء أن السلم والأمن الدوليين يشكلان البداية والنهاية، وفي الواقع الهدف النهائي، لكل جهود المجتمع الدولي. فلا يمكن أن ينجح عمل إنساني في بيئة مناوئة، وفي مناخ من عدم الأمن، أو ببساطة شديدة في حالة صراع. فلقد كشف ميزان الرعب خلال فترة الحرب الباردة عن الضعف الشديد للمجتمعات البشرية، وبصفة خاصة الخطر الذي يشكله عليها سباق التسلح.

وللأسف، لم يتمكن حتى سقوط جدار برلين من إزالة ذلك الخطر. بل على العكس، يبدو أنه فاقم الخطر من خلال الاستثمارات الهائلة التي تم توجيهها نحو إنتاج الأسلحة المتطورة، وتطوير أسلحة الدمار الشامل، وإنتاج وتخزين الأسلحة الكيميائية والبيولوجية، وانتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وليس تصاعد الإرهاب سوى مثال مؤسف على ذلك.

وتثير تلك الحالة القلق بشكل خاص نظرا لأن صعوبات أخرى قد ظهرت في السنوات الأخيرة على طريق السلام. وفي ذلك الصدد، شاهدنا هيئة نزع السلاح – الهيئة التفاوضية الوحيدة للأمم المتحدة في مجال نزع السلاح – وهي تتخبط نتيجة لرفض معاهدة الحد من منظومات القذائف المضادة للقذائف التسيارية وعدم تنفيذ معاهدة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها (ستارت). وطوال السنوات الخمس الماضية، عجزت الهيئة عن اعتماد جدول أعمال يفضي إلى البدء بإجراء مناقشة أساسية.

ولا تزال معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، من جانبها، بعيدة عن الحصول على العدد اللازم من التوقيعات لبدء نفاذها.

وفيما يتعلق بمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، فإن المؤتمر الاستعراضي المزمع عقده عام ٢٠٠٥ سيكون وحده القادر على تقديم تقييم حقيقي لنا عن وضع المعاهدة، وذلك نظرا لأن القرارات التي اتُخذت في مؤتمر عام ٢٠٠٠ لم تنفذ بشكل حقيقي.

ولم يفرغ شعورنا بالتشاؤم، لأن خيبة الأمل نفسها ظاهرة في مجال الأسلحة التقليدية.

وقد بعث إبرام اتفاقية أوتاوا لحظر الألغام المضادة للأفراد أملا هائلا بالنسبة لجزء كبير من سكان البلدان

النامية، لا سيما السكان الذين يعيشون في حالات الصراع أو الخارجون من الصراعات المسلحة. ومع ذلك، لا بد أن نلاحظ أنه، بالرغم من الجهود المبذولة، ما زال الآلاف من الأشخاص يقعون ضحايا لهذه الألغام في جميع أرجاء العالم. وبسبب هذه الحالة ستستضيف بوركينا فاسو، في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤، حلقة عمل دون إقليمية في إطار الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بشأن إضفاء الطابع العالمي على اتفاقية أوتاوا لحظر الألغام المضادة للأفراد. وستمكن حلقة العمل تلك الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية من العمل على تنفيذ الاتفاقية وعلى تمكين الدول الأعضاء من التوصل إلى اتفاق بشأن التحضيرات للمؤتمر الاستعراضي الأول لاتفاقية أوتاوا، المقرر عقده في نيروبي عام ٢٠٠٤.

وفيما يتعلق بالأسلحة الخفيفة والأسلحة الصغيرة، فقد كشفت الدورة التي عقدت هنا في عام ٢٠٠١ بوضوح حدود الإجراءات المتوفرة. وفي ذلك الوقت، أعربنا عن استيائنا لحقيقة أن البلدان التي تحظى بالإمكانيات رفضت الاهتمام بنداء الاستغاثة من البلدان الضحايا، التي لم تطلب سوى أن تباع الأسلحة للأطراف من الدول أو لممثليها، كما أرادت تنفيذا فعالا لوسم الأسلحة وتعقبها، فضلا عن التنظيم الصارم لدور الوسطاء.

والخطر الواقع على البشرية خطر جماعي، وبالتالي يقتضي ردا جماعيا. ولا بد لجهودنا، إذا أريد لها أن تكلل بالنجاح، أن تركز على إنشاء نظام للعلاقات الدولية يوحي بثقة أكبر ويستفيد من فكرة الاعتماد المتبادل. ويجب أن يرى الرفاه الجماعي والتنمية الاجتماعية والاقتصادية بوصفهما ضامنين لا غنى عنهما للسلام والأمن.

وإذ يدفع السلام بوركينا فاسو وتحفزها إرادة التعاون مع جميع الدول دون استثناء، فهي لن تقصّر في تقديم إسهامها المتواضع في هذا الجهد المشترك. وبهذه الروح، على الصعيد الدولي، أصبحت بوركينا فاسو، منذ البداية ذاتها، جزءا من ديناميكية العالم في مكافحة الإرهاب. وقدمت حكومتي أيضا إلى مجلس الأمن التقارير التي يتطلبها القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١)، كما أنها وضعت خبراء في مجال عمليات حفظ السلام تحت تصرف المنظمة. وبالإضافة إلى ذلك، فقد أصبحت بوركينا فاسو من فورها طرفا في الاتفاقيات السبع وفي البروتوكول المتعلقة بمكافحة الإرهاب.

وعلى الصعيد الإقليمي، تشارك بوركينا فاسو على نحو نشط في إنشاء الآليات الأفريقية التي ستسهم في تحقيق السلام والأمن. وإذ تواجه بوركينا فاسو بالتداول العشوائي للأسلحة الصغيرة ومناخ انعدام الأمن، المرتبطين كليهما بتكاثر الأزمات في أفريقيا، كما تواجه بالحكم الفاسد وكره الأجانب، فهي كرست نفسها للبحث عن السلام والأمن الجماعي عن طريق التمسك بالآليات التي جرى التفاوض بشأنها في سياق الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، بما في ذلك وقف باماكو الاختياري بشأن الأسلحة الصغيرة.

وتحدونا آمال كبيرة في الدورة الثامنة والخمسين للجمعية العامة، وخاصة في هذه اللجنة، التي يلزم عدم التقليل من أهميتها.

السيد كاستلون دوارتي (نيكاراغوا) (تكلم بالإسبانية): يود وفدي أولا وقبل كل شيء أن يهنئكم على انتخابكم بالإجماع لرئاسة مداولات اللجنة الأولى، كما يتمنى لكم النجاح في هذه المهمة العسيرة. ونود أيضا أن نؤكد لكم على تعاوننا التام في القيام بواجباتكم. ونعرب عن تهانينا أيضا لأعضاء المكتب الآخرين. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لكي أرحب بالسيد نوبوياسو آبي، الوكيل الجديد للامين العام لشؤون نزع السلاح، وأن أتمنى له النجاح في عمله.

يؤيد وفدي تأييدا تاما البيان الذي أدلى به الوفد المرموق لبيرو، بالنيابة عن مجموعة ريو، ولكننا نود، في هذه المناسبة، أن نطرح بعض الأمور ذات المصلحة الخاصة بالنسبة لنيكاراغوا.

إن وفدي، بالترافق مع الوفود الأخرى التي تكلمت في هذه اللجنة، يشعر بالقلق حيال انخفاض الدور الذي تضطلع به تعددية الأطراف في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار، وهو الدور الذي لا يمكن، نظرا لنطاقه، أن يستبدل بأي أنواع أخرى من التفاوض. ومع ذلك، فإننا نسلم بالوثيقة التكميلية الهامة للمفاوضات الثنائية في هذا المجال.

وفي ميدان تعددية الأطراف، فإننا نشعر بالقلق لأن مؤتمر نزع السلاح ما زال معطلا، كما حصل في الأعوام الماضية. ونشعر بالقلق أيضا لأن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية لن تتمكن من النفاذ ولأن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية يحبطها الرفض العنيد لبعض الدول أن تصبح طرفا في المعاهدة وتهديدات دول أخرى بالانسحاب منها. إننا ندعو إلى بذل جهود دولية أكبر في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار بغية تعزيز السلام والأمن في جميع مناطق العالم وضمان عالم أفضل لأجيال الحاضر والمستقبل.

وتمثل مشكلة الألغام في نيكاراغوا إحدى نتائج الأعوام العشرة للحرب الأهلية التي عانيناها من عام ١٩٧٩ إلى عام ١٩٩٠. فخلال تلك الفترة، تم زرع أكثر من ٠٠٠ ١٣٥ لغم أرضي بشكل عشوائي في الجسور والطرق وأبراج الكهرباء وغيرها من البنى، معظمها على طول حدودنا مع البلدان المجاورة. وهناك أيضا ألغام أرضية زرعها الثوار، لم يبق عنها سجل من أي نوع. وازدادت مشكلة الألغام سوءا من جراء العاصفة ميتش في عام ١٩٩٨. فالآلاف منها كشفتها الرياح القوية والأمطار، وبعثرتها في كل مكان.

وتشكل الألغام المضادة للأفراد إحدى أسوأ نتائج الحرب، لأنها أضرت بمجالات واسعة من الإنتاج الوطني والبنية التحتية كما أنها أزهقت العديد من الأرواح. وبحلول منتصف العام، عُطِّل ٠٠٠ ٩٠٠ من الألغام المضادة للأفراد، كما أن حوالي ٠٠٠ ٤٦ لغم ما زالت تنتظر إزالتها، في مساحة ٠٠٠ ١٣٥ متر مربع في شمال نيكاراغوا. وفي إطار تنسيق منظمة الدول الأمريكية، أعطيت ثلاث مناطق الأولوية في عام ٢٠٠٣ في عمليات إزالة الألغام المضادة للأفراد. وبسبب عدد من المشاكل، من قبيل الافتقار إلى المروحيات وإلى عمليات الإجلاء الطبي والطبوغرافيا وصعوبة تحديد أماكن الألغام بسبب الافتقار إلى النقاط المرجعية الدقيقة ونقل الألغام من أماكنها الأصلية جراء الأمطار والتيارات النهرية فضلا عن نمو النباتات في مناطق الألغام، فإن عمليات إزالة الألغام ستكتمل في نيكاراغوا في عام ٢٠٠٥، وليس في عام ٢٠٠٤ كما كان مقررا أصلا.

ونظرا للتجربة التي حصل عليها المهندسون العسكريون في نيكاراغوا، فقد قررت حكومة نيكاراغوا إرسال ٤٠ منهم إلى العراق للمساعدة في عمليات إزالة الألغام في ذلك البلد. وكما ذكر الرئيس بولانيوس، فإننا بهذا الإجراء نقوم، إلى حد معين، بسداد ديننا اعترافا بالمساعدة الإنسانية التي تلقتها نيكاراغوا خلال تاريخها.

وقدم الرئيس بولانيوس رئيس نيكاراغوا، إلى الرؤساء الآخرين لأمريكا الوسطى، المجتمعين في غواتيمالا، بتاريخ ١٧ تموز/يوليه، اقتراحا ببرنامج للحد من الأسلحة وتحديها، بغية تحقيق توازن معقول للقوى وتعزيز الاستقرار والثقة المتبادلة والشفافية في أمريكا الوسطى. وأيدت لجنة

الأمن التابعة لمنظومة التكامل لأمريكا الوسطى تنفيذ ذلك البرنامج، في الاجتماع الذي عقده رؤساء أمريكا الوسطى في بليز بتاريخ ٤ أيلول/سبتمبر.

ويتضمن هذا البرنامج تدابير أمنية وتدابير لبناء الثقة، عن طريق إقامة توازن معقول للقوى في أمريكا الوسطى، والإسهام في إضفاء الطابع المؤسسي على المراقبة المدنية لهيئات الدفاع والأمن في المنطقة.

وتتضمن الإجراءات المطلوب اتخاذها إنشاء آلية للتحقق من الموجودات ومراقبتها في كل بلد وعلى صعيد المنطقة، بدعم من منظمة الدول الأمريكية؛ وتوافق الآراء على تحديد الاستعمال النهائي للأسلحة الزائدة، تدميرا وتخزينا ونقلا، وفقاً للتشريعات المحلية والمعاهدات ذات الصلة؛ وتحديد ماهية الأسلحة الهجومية والأسلحة المحظورة عن طريق توافق الآراء وعملاً بالفقرة (ج) من المادة ٦١ من المعاهدة الإطارية المتعلقة بالأمن الديمقراطي؛ وتطبيق وقف اختياري لاستحواذ الأسلحة الجديدة التي تعتبر هجومية؛ والقيام في الوقت المناسب وتدريجيا ومرحليا بتدمير الأسلحة التي تعتبر محظورة في إطار التوازن المعقول للقوى، أو بتبادل هذه الأسلحة؛ وتنفيذ منهجية موحدة على صعيد المنطقة للنفقات والدفاع، بدعم من الأمم المتحدة ومنظمة الدول الأمريكية؛ وتدمير ما يُصادر من أسلحة إبان مكافحة الاتجار بها، والنشاط المتعلق بالمخدرات، والإرهاب، والامتلاك غير القانوني لها، عملاً بالتشريعات الوطنية والحدود القصوى المُعينة في إطار التوازن المعقول للقوى؛ وأخيراً إنشاء سجل موحد للأسلحة والمتفجرات والمعدات.

ويتضمن البرنامج أيضاً تصديق ١٠ معاهدات دولية بشأن تحديد الأسلحة، اعتمدتها الأمم المتحدة ومنظمة الدول الأمريكية، والتقدم المُحرز في هذا المجال. ويتضمن البرنامج كذلك تحديث القوات المسلحة وتأهيلها فنياً كيما تتصدى على نحو أفضل للإرهاب، والاتجار بالمخدرات، والجريمة المُنظمة بجميع وجوهها وأبعادها، فضلاً عن التحديات الكامنة في تقديم المعونة الإنسانية وحماية السكان من الكوارث الطبيعية.

وستكفل بلدان أمريكا الوسطى، بتنفيذ هذا البرنامج، تحديث آليات الدفاع والأمن العام في المنطقة، والحل السلمي للصراعات، وصون السلم الدائم.

وأود، في الختام، أن أُعرب عن تأييد وفدي لاقتراحكم، سيدي، الرامي إلى تنشيط اللجنة الأولى. إلا أننا نرى، مثلنا مثل الوفود الأخرى، أن هذا يجب أن يتم في سياق تنشيط الجمعية العامة في الفريق الذي يترأسه رئيس الجمعية العامة.

السيد شربا (أوكرانيا) (تكلم بالانكليزية): أود، بادئ ذي بدء، أن أتقدم إليكم، السيد الرئيس، بأحر التهاني على توليكم رئاسة هذه اللجنة في هذا المحفل الهام جدا. وأنا على ثقة من أن مهاراتكم الدبلوماسية ستقود مداولاتنا إلى نتيجة ناجحة. وأرجو، في ذلك الصدد، أن تتأكدوا أن وفدي سيقدم لكم كامل الدعم والتعاون. وأود أيضاً أن أُعرب عن تقديري للسيد نوبوياسو آبي، وكيل الأمين العام.

لقد كان للتطورات التي حدثت في العام الماضي آثار هامة على تحديد الأسلحة، ونزع السلاح، وعدم الانتشار. وكان بعض هذه التطورات مُشجعاً لأنها أدت إلى اتجاهات إيجابية، في حين أبرز بعضها أن أمن واستقرار المجتمع الدولي مازالا يواجهان على الصعيدين العالمي والإقليمي على حد سواء الأخطار المرتبطة بانتشار الأسلحة التقليدية دون مراقبة، وانتشار أسلحة الدمار الشامل، وخطر وقوع هذه الأسلحة في أيدي الجهات العدوانية من غير الدول.

وتقتضي الدلائل المثيرة للجزع التي نلاحظها حالياً في ميدان عدم الانتشار النووي ضرورة مُلحة لتعزيز معاهدة

عدم انتشار الأسلحة النووية بصفتها أساساً للجهود العالمية في ميدان عدم الانتشار.

ولقد أوفت أوكرانيا بدقة، منذ انضمامها إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، بالالتزامات التعاهدية ذات الصلة. ونعتقد، نظراً للإسهام الحاسم الأهمية لتلك المعاهدة في صون السلم والأمن الدوليين، أن من المهم بصفة خاصة التشجيع على تحقيق عالميتها وتعزيز مقومات استمرارها عن طريق كفالة تنفيذ جميع الدول الأعضاء لها من جميع جوانبها.

وتُرحب أوكرانيا بالأعمال التي تم الاضطلاع بها في الدورة الثانية للجنة التحضيرية لمؤتمر استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، التي عُقدت في الربيع الماضي في جنيف، وتطلب إلى جميع الدول أن تبذل قصارى جهدها لإنجاح الدورة القادمة للجنة التحضيرية للإعداد لمؤتمر عام ٢٠٠٥.

وأود، في هذا السياق، أن أؤكد بصفة خاصة ضرورة أن تتقيد جميع الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية بمقررات مؤتمري عامي ١٩٩٥ و ٢٠٠٠ لاستعراض تلك المعاهدة، بما في ذلك الخطوات العملية الثلاث عشرة نحو نزع السلاح النووي.

وعلينا أن نعترف أن التقدم المُحرز في تنفيذ الخطوات العملية اللازمة للجهود المنهجية التدريجية لتحقيق نزع السلاح النووي ، على النحو الوارد في الوثيقة الختامية لمؤتمر استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠٠٠، لا يبعث قط على الارتياح. فما زالت احتمالات نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية تبدو قاتمة، رغم أهمية هذه المعاهدة في تعزيز عدم الانتشار ونزع السلاح على حد سواء. وتحُث أوكرانيا، بصفتها طرفاً كامل العضوية في معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، الدول التي ما زالت خارج إطار هذه المعاهدة على أن تُصدق عليها أو أن تنضم إليها في أبكر موعد ممكن. ونُشيد بالدرجة القصوى من ضبط النفس التي تمارسها الدول الحائزة للأسلحة النووية الأطراف في المعاهدة والجهات الأخرى من غير الدول بالامتناع عن إجراء تفجيرات للتجارب النووية. ونأمل أن تواصل هذه الدول والجهات التقيد بالتزاماتها بالمحافظة على الوقف الاختياري العالمي لتجارب الأسلحة النووية.

وتؤدي البيئة الأمنية التي يكتنفها عدم اليقين في عالم اليوم إلى زيادة أهمية تعزيز قدرة الوكالة الدولية للطاقة الذرية على التحقق من الأنشطة النووية المعلنة، ولا سيما على الكشف عن الأنشطة السرية وردعها. ويمكن تحقيق ذلك عن طريق التطبيق الأمين العالمي لاتفاقات الضمانات الشاملة والبروتوكولات الإضافية. وتؤيد أوكرانيا تمام التأييد التدابير التي توخاها البروتوكول الإضافي لاتفاق الضمانات للوكالة الدولية للطاقة الذرية. وتجرى الآن الأنشطة التحضيرية لتصديق البروتوكول الذي وقعته أوكرانيا في عام ٢٠٠٠.

وتعتقد أوكرانيا أن الضمانات الأمنية المُلزمة قانوناً المُقدمة من الدول الحائزة للأسلحة النووية إلى الدول غير الحائزة للأسلحة النووية الأطراف في معاهدة عدم الانتشار ستعزز على نحو هام نظام عدم الانتشار النووي، بالقضاء على الحوافز المعقولة لمتابعة الحصول على القدرات النووية. ونحُث بقوة الدول الحائزة للأسلحة النووية على استعراض سياساتها في هذا الشأن، وعلى تأكيد سريان المقررات ذات الصلة لمؤتمري عامي ١٩٩٥ و ٢٠٠٠ لاستعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

إن عمليتي نزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي وثيقتا الاتصال والارتباط. فالاتجاهات الإيجابية في ميدان تخفيض الأسلحة النووية تُسهم إلى حد كبير في تعزيز

النظام العالمي لعدم الانتشار، والعكس بالعكس. ولهذا السبب لا تزال أوكرانيا ، بعد التخلي عن ترسانتها النووية، ملتزمة ببلوغ هدف التوصل إلى عالم يخلو من الأسلحة النووية، وهذا هو سبب تشاطرنا للأنشطة التي يضطلع بها فريق ائتلاف جدول الأعمال الجديد في هذا الاتجاه.

وتُرحب أوكرانيا بالجهود التي تبذلها الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي بغية إنفاذ معاهدة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية.

وتقدر أوكرانيا تلك الجهود تقديراً عالياً وتعتقد أن تنفيذ معاهدة موسكو سيمهد الطريق لتحقيق أهداف نزع السلاح المتوخاة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وأوكرانيا، بوصفها دولة ذات إسهام كبير في قضية نزع السلاح النووي في إطار المعاهدة المعقودة بين الولايات المتحدة الأمريكية واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية بشأن تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها (ستارت ١)، تأمل من جانبها أن التخفيضات في الترسانات النووية بموجب معاهدة موسكو لا رجعة فيها.

وفي ذلك الصدد، أود أن أؤكد أنه بتاريخ ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١، أتمت أوكرانيا الوفاء بالتزاماتها وفقاً للمرحلة الأولى من تطبيق ستارت ١ بتدمير آخر صوامع القذائف التسيارية العابرة للقارات من طراز SS-24 . ونواصل تنفيذ التزاماتنا بموجب ستارت ١ رغم الصعوبات التي واجهناها مؤخراً فيما يتعلق بتلقي المساعدة في التخلص من علب المحركات المحملة قذائف SS-24. وتعتقد أوكرانيا أن من المهم مواصلة عملية تخفيض الأسلحة النووية غير الاستراتيجية وتقوية نظام ١٩٩١- ١٩٩٢ القائم.

وبالنظر إلى التحديات الأمنية الراهنة المنبثقة عن خطر انتشار أسلحة الدمار الشامل والمواد ذات الصلة، برزت مسألة إبرام معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية إلى المقدمة. وقد شهدت الدورة السنوية لمؤتمر نزع السلاح هذا العام جهد هاما فيما بين المجموعات للتوصل إلى اتفاق بشأن برنامج العمل. ونعرب عن الأمل في أن يتمخض ذلك التوجه الإيجابي عن إجراءات عملية.

وكان من أكثر أحداث العام الماضي إيجابية قيام مجموعة الـ ٨ بإنشاء الشراكة العالمية لمكافحة انتشار أسلحة ومواد الدمار الشامل، التي أُطلقت في مؤتمر قمة مجموعة الـ ٨ المنعقد في كنانسكيس. ونحن نعتبر تلك الخطوة إسهاماً أساسياً في تعزيز الجهود المتعددة الأطراف لتحقيق عدم الانتشار النووي. ونعلق أهمية كبيرة على التطبيق العملي لمبادرة كنانسكيس، ونؤكد مرة أخرى استعدادنا للمشاركة فيها بنشاط.

إن الانتشار المتزايد لأسلحة الدمار الشامل يتوازى مع انتشار القذائف التسيارية. وبغية كبح ذلك التوجه السلبي، وقّعت أوكرانيا في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢ – إلى جانب دول عديدة أخرى – مدونة لاهاي لقواعد السلوك لمنع انتشار القذائف التسيارية. وأوكرانيا على اقتناع بأن وضع صكوك دولية ملزمة قانوناً بشأن المسائل المتصلة بالقذائف ينبغي أن يتم في إطار متعدد الأطراف، وعالمي، وغير تمييزي.

وضمان التطبيق السليم لاتفاقية الأسلحة الكيميائية هو أحد الأولويات الرئيسية لأوكرانيا في مجال عدم الانتشار وتحديد الأسلحة. ونعتقد بقوة أن فرض حظر كامل على الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة سيسهمان إسهاماً كبيراً في القضاء على الأخطار التي تتهدد الأمن الدولي والاستقرار العالمي والإقليمي. وتناشد أوكرانيا جميع البلدان التي لم توقع أو تصدق على الاتفاقية بعد، أن تفعل ذلك في أقرب وقت ممكن. ولا بد للجهود الرامية إلى تعزيز اتفاقية

الأسلحة الكيميائية ودعم منظمة حظر الأسلحة الكيميائية أن تستمر.

وتؤيد أوكرانيا أغراض اتفاقية الأسلحة البيولوجية والتكسينية تأييداً كاملاً، وهي تمتثل بشكل صارم لالتزاماتها بموجب تلك الاتفاقية. وتقدم بلادي إلى الأمانة العامة للأمم المتحدة سنوياً المعلومات اللازمة بشأن تنفيذ تلك الاتفاقية في إطار إجراءات بناء الثقة. ونرحب بقرار مؤتمر الاستعراض الخامس للاتفاقية بعقد ثلاثة اجتماعات سنوية للدول الأطراف في الاتفاقية – تبدأ عام ٢٠٠٣ وتنتهي مع انعقاد مؤتمر الاستعراض السادس – بغرض إعداد نهج جديدة لضمان الامتثال الكامل لأحكام الاتفاقية.

إن خطورة مشكلة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة تتجلى بوضوح من خلال حقيقة أن تلك الأسلحة تسبب أكثر من ٩٠ في المائة من جميع الخسائر البشرية في الصراعات المسلحة. ويعد برنامج العمل الذي اعتمده مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه، المعقود في عام ٢٠٠١، معلماً تاريخياً يمثل الإرادة الجماعية للمجتمع الدولي للتصدي لهذه المشاكل. ونؤيد الاستنتاجات التي تم التوصل إليها في أول الاجتماعات التي تعقد مرة كل سنتين بشأن الحاجة إلى تعزيز قدرة السلطات والمجتمعات المحلية التي تمر بأزمة أو بحالات ما بعد الصراع على السيطرة على الأسلحة غير المشروعة ومن يتاجرون بها، وإجراء بحوث منهجية عملية المنحى بشأن ديناميكيات الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

وأوكرانيا، بوصفها بلدا عانى من خسائر بشرية كبيرة خلال فترات الصراع في تاريخه، تبدي تفهماً واضحاً لمشاكل البلدان التي ما زالت تعاني من استخدام الألغام على نطاق واسع، وهي تكرس الاهتمام الواجب لتلك المشاكل. وأوكرانيا، البلد المتضرر بالألغام، حيث يوجد مخزون هائل من الألغام الأرضية المضادة للأفراد ورثته عن الاتحاد السوفياتي السابق، أصبحت تشارك بنشاط مع شركائها – لا سيما كندا – في مشروع يهدف إلى تدمير مخزونها من تلك الألغام. فبعد الترتيب الإطاري بين حكومة كندا وحكومة أوكرانيا بشأن تدمير الألغام الأرضية المضادة للأفراد في أوكرانيا، ومذكرة التفاهم بين حكومة أوكرانيا ومنظمة الصيانة والإمداد التابعة لمنظمة حلف شمال الأطلسي بشأن التعاون في الدعم السوقي، بدأ في أوكرانيا في تموز/يوليه ٢٠٠٢ مشروع لتدمير ٤٠٠ ٠٠٠ لغم أرضي مضاد للأفراد من طراز PMN. واليوم، نرحب مع مزيد من الامتنان بانتهاء العمل في هذا المشروع بنجاح. ومع أن مشروع تدمير الألغام من طراز PMN يعد إنجازاً إيجابياً لجهودنا المشتركة، ينبغي ألا يغيب عن بالنا أن الألغام من هذا الطراز لا تشكل سوى ٧ في المائة من مخزون أوكرانيا من الألغام الأرضية المضادة للأفراد.

لقد أبرزت أحداث أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ أهمية الإجراءات الفعالة لمراقبة الصادرات. وتعتبر أوكرانيا أن من الضروري أن تضطلع جميع الدول المصدرة بمسؤولياتها وأن تتخذ الإجراءات التي تضمن إخضاع صادراتها من المواد والمعدات والتكنولوجيات الحساسة للمراقبة والسيطرة على نحو مناسب. وفي ذلك السياق، نؤيد جهود مجموعة الموردين النوويين، ومجموعة استراليا، ونظام مراقبة تكنولوجيا القذائف، واتفاق واسنار لمنع انتشار أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها، وفي حالة اتفاق واسنار، تعزيز الشفافية وتحمل المزيد من المسؤولية في نقل الأسلحة التقليدية والسلع والتكنولوجيا ذات الاستعمال المزدوج.

وقبل أن أختتم بياني، يود وفدي أن يعرب عن أسمى آيات الثناء على إدارة شؤون نزع السلاح، تحت القيادة الفعالة لوكيل الأمين العام نوبوياسو آبي. وإننا على ثقة بأنه

من خلال توجيه السيد آبي، ستواصل هذه الإدارة القيام بدور داعم في خدمة الدول أعضاء المنظمة.

السيد لوفالد (النرويج) (تكلم بالانكليزية): أود أن أستهل بياني بمشاركة المتكلمين السابقين في تهنئتكم، سيدي، على انتخابكم رئيساً لهذه اللجنة الهامة من لجان الجمعية العامة. إن اللجنة الأولى لها دور هام في الإسهام في إقرار السلم والأمن الدوليين، تلك المهمة التي ازدادت أهميتها اليوم، إذ نواجه تهديدات أمنية جديدة. وأنا على يقين بأنه، تحت قيادتكم، ستكلل أعمال هذه الدورة بالنجاح. وأود أيضاً أن أعرب عن التأييد لبيان الاتحاد الأوروبي، الذي تنتمي النرويج إليه.

لقد تغير المناخ الأمني بصورة عميقة خلال الأعوام الأخيرة. وأمسى الإرهاب الدولي وانتشار أسلحة الدمار الشامل يشكلان تهديدين رئيسيين للسلم والأمن الدوليين. ويستغل الإرهابيون الدول الضعيفة والمتهاونة، حيث يمكنهم أن ينفذوا وأن يخططوا لهجمات مدمرة جديدة. وكانت أفغانستان، قبل ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ تمثل نموذجا لهذه الحالة. ويمكننا أن نتخيل الآثار المروعة التي كان يمكن أن تترتب على حيازة المجموعات الإرهابية لأسلحة الدمار الشامل.

لذلك، يجب أن يتصدى المجتمع الدولي للتحديات الجديدة للانتشار النووي. لقد تحقق الكثير من خلال الأمم المتحدة – بما في ذلك مجلس الأمن – والتحالفات العريضة القاعدة. ونحن ندعم بقوة مبادرة أمن الانتشار والجهود الحالية للاتحاد الأوروبي، كما تتجلى في إعلان مؤتمر قمة الاتحاد الأوروبي– دول غرب البلقان، المنعقد في تسالونيكي.

وتعددية الأطراف مبدأ أساسي في تحديد الأسلحة وعدم الانتشار. ويجب أن نضمن أن الصكوك المتعددة الأطراف القائمة حاليا مصاغة بشكل يكفي للتصدي لتهديدات الانتشار الجديدة. وينبغي أن تكون اللجنة الأولى ساحة مركزية للتعامل مع هذه المسائل الأساسية.

إن الانضمام والامتثال الكليين لمعاهدات نزع السلاح وعدم الانتشار المتعددة الأطراف سيوفران لنا أمنا جماعيا إضافيا. ومن ثم، نظرا للوضع الأمني العام الجديد، ينبغي أن ننظر في كيفية زيادة تعزيز أحكام إنفاذها. ولا بد أن يكون هناك ثمن باهظ لعدم الامتثال. ويسعدنا أن الأمين العام قد أثار هذه المسألة في تقريره إلى الجمعية العامة عن تنفيذ إعلان الألفية. ونتوقع من مجلس الأمن أن يتابع أمر هذا التحدي.

ويساور النرويج قلق خاص لأن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية تتعرض للضغوط. فلقد ظلت هذه المعاهدة لعقود من الزمن حجر الزاوية لأمننا الجماعي، والقواعد التي وضعتها المعاهدة باتت اليوم حتى أكثر أهمية. ولذا يجب أن نحافظ على سلامة وسلطة هذه المعاهدة وأن نعززهما. ودورة الاستعراض الحالية أداة جيدة لهذا الغرض ويجب أن نفعل ما باستطاعتنا لضمان نتيجة إيجابية للمؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٥. ويجب علينا جميعا أن نسهم في تحقيق ذلك الهدف وأن نستعد لتقديم التنازلات اللازمة.

ومن الأهمية أن يزيد مؤتمر عام ٢٠٠٥ من تعزيز قاعدة عدم الانتشار بتقوية ضمانات السلامة. وأية دولة تسعى إلى التكنولوجيا النووية لبرامج سلمية يجب إلزامها بتنفيذ البروتوكول الإضافي الملحق باتفاق الضمانات الشاملة والتابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية. ومن الضروري أيضا أن يفضي مؤتمر عام ٢٠٠٥ إلى إحراز تقدم في جدول أعمال نزع السلاح. ونحن نرحب بالمعاهدة المبرمة بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي المعنية بإجراء تخفيضات في الأسلحة الهجومية الاستراتيجية باعتبارها إسهاما كبيرا في إجراء تخفيضات في ترسانات الأسلحة

الاستراتيجية، ولكن يجب أن نتقدم أكثر، وتكرر النرويج نداءها من أجل إجراء تخفيضات في الأسلحة النووية لا رجعة فيها، بما فيها الأسلحة غير الاستراتيجية.

ونحن نأسف حقا لعدم بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حتى الآن، رغم أن ذلك التزام بموجب معاهدة عدم الانتشار. ونرحب بالوقف الاختياري المفروض ذاتيا لهذه التجارب. ولكن لا يمكن لعمليات الوقف الاختياري هذه أن تحل محل الالتزامات المتعددة الأطراف والملزمة قانونا والقابلة للتحقق. والمؤتمر الذي عُقد مؤخرا في فيينا والمعني بتسهيل بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية قد أظهر أن الأغلبية العظمى من الدول الممثلة في هذه القاعة ملتزمة بالمعاهدة. ويجب أن نحافظ على سلامة القواعد التي تنص عليها هذه المعاهدة. ويساورنا القلق من أن تطوير أسلحة جديدة قد ينتج عنه استئناف التجارب. فلا بد من الحفاظ على العتبة النووية.

ولقد دعا المؤتمر الاستعراضي الأخير لمعاهدة عدم الانتشار إلى البدء بإجراء مفاوضات حول إبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية. وتشارك النرويج في الاتفاق الدولي الواسع النطاق على أن معاهدة الوقف هذه هي الخطوة المنطقية التالية في جدول أعمالنا المتعدد الأطراف لنزع السلاح. ونحن نرحب بعمليات الوقف الاختياري القائمة حاليا التي أعلنتها بعض الدول الحائزة للأسلحة النووية، ولكن الحظر الملزم قانونا هو الذي يقدم أفضل ضمان ضد إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة في المستقبل.

إن مأزق مؤتمر نزع السلاح منعنا من التقدم إلى الأمام. ومن الواضح أن تعددية الأطراف لم تحقق هدفها في هذه الحالة حتى الآن. وظل المؤتمر هامدا بينما يتضح أن دولا جديدة ما فتئت تحاول تطوير أسلحة نووية.

وإعلان جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية انسحابها من معاهدة عدم الانتشار هو تحد خطير لسلطة المعاهدة وسلامتها. ونحن نطالب جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بالتراجع عن عملها هذا، والامتثال بالتزاماتها في إطار معاهدة عدم الانتشار، والتعاون بالكامل وبلا شروط مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

إن الاجتماع السداسي الذي عُقد في بيجين في نهاية آب/أغسطس كان خطوة هامة نحو تحقيق ذلك الهدف. ويجب أن يستمر الحوار. ولا بد أن يكون الهدف هو إيجاد تسوية دائمة لاستقرار وأمن شبه الجزيرة الكورية والمنطقة. وكقاعدة عامة، يجب التعامل مع جميع الأمور المتعلقة باحتمال عدم الامتثال لنظام معاهدة عدم الانتشار بطريقة متعددة الأطراف وشفافة. وفي أية حالة عدم امتثال موثقة بشكل جيد، يجب إعطاء الوكالة الدولية للطاقة الذرية إمكانية القيام بالتحقيق والتوصل إلى النتائج وتقرير الإجراءات اللازمة وفقا لولايتها. وينطبق ذلك على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وكذلك على إيران.

ولقد وجه مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية رسالة واضحة إلى إيران، وينبغي أن يكون من مصلحة إيران أن تتعاون بالكامل مع وكالة الأمم المتحدة. والسبيل الوحيد لكي يستعيد هذا البلد الثقة الدولية بنواياه السلمية هو الاستجابة لقرار الوكالة الدولية للطاقة الذرية المؤرخ ١٢ أيلول/سبتمبر.

وفيما يتعلق بالأنواع الأخرى من أسلحة الدمار الشامل، نشعر بالارتياح حيال النتيجة الإيجابية للمؤتمر الاستعراضي الأول لاتفاقية الأسلحة الكيميائية، ولكننا لم نحقق بعد عالمية ذلك الصك الهام. فلقد اختار عدد كبير جدا من البلدان عدم الارتباط بالتزامات هذه الاتفاقية. ويجب فعل المزيد بشأن تدمير المخزونات الموجودة حاليا من

الأسلحة الكيميائية والقضاء عليها في نهاية المطاف. وما دامت هذه المخزونات موجودة، فمن الممكن أن تقع في الأيدي الآثمة.

وهناك أيضا حاجة ملحة إلى التصدي للأسلحة البيولوجية. فلا أمان لأحد من الإرهاب البيولوجي. ولذا يجب علينا أن نزيد من تعزيز اتفاقية الأسلحة البيولوجية والتكسينية وأن ندعم سلطة بروتوكول جنيف لعام ١٩٢٥ حتى نمنع استخدام المواد البيولوجية والتكسينات كأسلحة. وينبغي لجميع الدول أن تعتمد وتنفذ تشريعات وطنية ملائمة للوفاء بالتزاماتها في إطار هذه الاتفاقية. ويجب علينا أن نشجع التعميم الكامل لهذه الاتفاقية.

إن مدونة لاهاي لقواعد السلوك ضرورية لجهودنا العامة من أجل وقف انتشار أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها. ويجب مواصلة العمل من أجل الانصياع العام لهذه المدونة. وينبغي أن يكون هدفنا الطويل الأجل هو ترجمة هذه المدونة إلى اتفاق ملزم قانونا ومقبول عالميا.

لقد وُصفت أسلحة تقليدية معينة بأنها ”أسلحة دمار شامل تتحرك ببطء“. وهذه الأسلحة مسؤولة كل عام عن إزهاق أرواح وإصابة الملايين. فالألغام المضادة للأفراد، والذخائر غير المنفجرة، وانتشار الأسلحة الصغيرة غير المشروعة تشكل تحديا للأمن البشري، وهو تحد يجب التصدي له في المحافل المتعددة الأطراف. ويجب أن نعمل على تعزيز الاتفاقية المعنية بأسلحة تقليدية معينة بوضع بروتوكول جديد ملزم قانونا ويُعنى بالمخلفات الحربية المتفجرة، وبروتوكول يتصدى للتحديات الإنسانية التي تشكلها الألغام المضادة للمركبات.

كما أننا بحاجة إلى تنفيذ برنامج العمل لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه. وهذه مهمة بالغة الإلحاح والأهمية. ولقد دعمت النرويج الجهود المبذولة لصياغة صك جديد بشأن التعقب والوسم. كما أننا خصصنا موارد كبيرة لمكافحة السمسرة غير المشروعة في الأسلحة الصغيرة. ونحن متلهفون للعمل مع الآخرين لإحراز تقدم ملموس بشأن هذه المسائل.

واتفاقية حظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام هي استجابة لتحد إنساني ملح. ويجب علينا أن نجدد التزامنا السياسي والمالي بهذه الاتفاقية. ولقد تصدرت النرويج المسيرة من خلال إنشاء فريق اتصال لتعبئة الموارد.

إن النهج المتعدد الأطراف لنزع السلاح وتحديد الأسلحة وعدم الانتشار ضروري لأمننا الجماعي. ولقد أفادنا هذا النهج زمنا طويلا، ولكن ظهرت الآن تحديات جديدة. ونحن نتفق مع الأمين العام على أن أداء المجتمع الدولي في التصدي للتهديدات والتحديات الجديدة يتصف بالتفاوت. ويجب علينا أن نكون مبدعين إذا أردنا إحياء تعددية الأطراف وتهيئة المجتمع الدولي للعمل معا بشكل أفضل.

والأمم المتحدة هي محور الجهود المتعددة الأطراف بشأن عدم الانتشار وتحديد الأسلحة ونزع السلاح. ولقد أدت الجمعية العامة دورا هاما في معالجة قضايا جديدة وفي وضع جدول الأعمال للمفاوضات المتعددة الأطراف. ولكن مرة أخرى، نحن نتفق تماما مع وجهة نظر الأمين العام على أنه ينبغي ألا يكون مخزيا أو مربكا أن نتساءل عن كفاءة أو فعالية هيئات الأمم المتحدة.

ونحن نرحب بالمشاورات بشأن عمل اللجنة الأولى للجمعية العامة. فالشكل الحالي للمناقشة العامة يمنعنا من معالجة أمور أمنية أساسية ولا نعتقد أن جدول أعمال مكتظا ويتطلب البت في أكثر من ٥٠ قرارا ومقررا سيعزز أمننا

الجماعي. فالعديد من تلك القرارات يطويها النسيان حالما تُتخذ تقريبا.

وينبغي أن تركز اللجنة الأولى على تحديات الأمن الرئيسية وأن تشجع وحدة الهدف في التصدي للأخطار الجديدة. وينبغي أن تكون اللجنة عامل إلهام للمجتمع الدولي.

ونقوم اليوم بتعميم ورقة غير رسمية تتضمن أفكاراً نعتقد أنها قد تجعل اللجنة الأولى أكثر أهمية، كما تتضمن بعض الاقتراحات بشأن أسلوب تعزيز دور اللجنة. ونعتقد أنه ينبغي تقليص عدد القرارات، والسعي لإدارة وقتنا على نحو أكثر كفاءة، وإجراء مناقشات مواضيعية أكثر تكاملاً.

ونعلم أن بلداناً أخرى طرحت آراءها. ومن دواعي سرورنا أنه سيتم إجراء مشاورات غير رسمية مفتوحة بعد المناقشة العامة، ونعتقد أن هذه المشاورات ينبغي أن تستمر بعد انتهاء الدورة الحالية للجنة.

وسيكون لدور اللجنة الأولى المعزز تأثير إيجابي على مؤتمر نزع السلاح وعلى هيئة نزع السلاح. ونحن نهدف إلى تمكين مؤتمر نزع السلاح من القيام بما يفترض أن يقوم به: التفاوض على معاهدات تعزز أمننا الجماعي. ويتعين علينا الآن أن نفكر في كيفية أن يكون لعمل هيئة نزع السلاح قيمة إضافية.

والغرض من إصلاح المؤسسات المتعددة الأطراف التي تعالج قضايا نزع السلاح وعدم الانتشار هو جعلها أكثر أهمية في بيئة أمنية متغيرة. وإذا أخفقنا في تحقيق ذلك، فإننا نخاطر بتقليص نفوذ الأمم المتحدة، وتعددية الأطراف بصورة عامة.

إننا نواجه تحديات جديدة. ولدينا فرصة لكي نعمل معاً على نحو أفضل للتصدي لهذه التحديات. وهذا يعزز أمننا المشترك. دعونا نغتنم هذه الفرصة.

السيد هانيسون (آيسلندا) (تكلم بالانكليزية): قبل كل شيء، أود أن أتقدم إليكم بالتهنئة، يا سيدي، على تعيينكم رئيساً للجنة الأولى. وأشيد أيضاً بأعضاء المكتب الآخرين. ويتطلع وفدي إلى العمل معكم على نحو بناء.

بداية، أود أن أعرب عن دعم آيسلندا للبيان الذي أدلى به سفير إيطاليا، باسم الاتحاد الأوروبي.

ونتذكر جميعاً كلمات الأمين العام في الجمعية العامة بأننا يجب ألا نتجنب الأسئلة المتعلقة بكفاية وفعالية القوانين والصكوك المتاحة لنا. وفي خطة التغيير، التي وضعها الأمين العام، أشار تحديداً إلى مشاكل من قبيل تداخل البنود وضرورة مواصلة ترشيد أعمال الجمعية العامة. وذكر أيضاً الجهود التي تبذل في التفاوض على قرارات محدودة النطاق وذات تأثير محدود على السياسة العامة.

وينبغي ألا تكون هذه اللجنة المهمة مستثناة من الدراسة التي شجع الأمين العام عنان الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على القيام بها.

ويرحب وفدي باعتزامكم، يا سيادة الرئيس، عقد مشاورات أثناء هذه الدورة بشأن تنظيم اللجنة الأولى وأساليب عملها. وترحب آيسلندا أيضاً بالمبادرات والاقتراحات التي قدمتها الدول الأعضاء بشأن هذه المسألة. ويجب أن نتفحص عن كثب أساليب تحسين الأدوات المتاحة لنا. وينبغي أن ننظر في تقليص عدد بنود جدول الأعمال والقرارات وأن نزيد التركيز على المداولات الموضوعية المتعلقة بتعزيز النهج المتعدد الأطراف تجاه نزع السلاح وعدم الانتشار وتحديد الأسلحة. والإخفاق في تنظيم عمل هذه اللجنة الهامة – وفي الحقيقة المنظمة ككل – في الوقت المناسب سيكون مجازفة بتهميشها في بيئتنا الأمنية التي تتسم بسرعة الحركة والدينامية.

إن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية عنصر رئيسي في الجهود المتعددة الأطراف الرامية إلى إبطاء الانتشار المرعب لأسلحة الدمار الشامل. وتود آيسلندا أن تهنئ كوبا وتيمور - ليشتي على انضمامهما طرفين في المعاهدة، مما يعزز موثوقيتها المتعددة الأطراف. ونود في نفس الوقت أن نضم صوتنا إلى أصوات الذين ناشدوا الهند وباكستان الوفاء بجميع المتطلبات المحددة في قرار مجلس الأمن ١١٧٢ (١٩٩٨).

ومن العناصر المشجعة في المناقشات التي عقدتها في الربيع الماضي اللجنة التحضيرية للمؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠٠٥، مدى الاتفاق الكبير بين الدول الأعضاء على أهمية الامتثال الكامل لاتفاقية عدم انتشار الأسلحة النووية من جانب جميع الدول. والعامل الحاسم في هذه المسألة شفافية الدول التي لديها قدرات نووية واستعدادها لاتخاذ إجراءات تخفف مخاوف الدول الأخرى، حيثما وجدت هذه المخاوف. ولذلك، فإن آيسلندا تنضم إلى الذين أعربوا عن قلقهم إزاء قرار جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية الانسحاب من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وإعادة تشغيل برنامجها النووي لإنتاج أسلحة نووية.

وفي هذا السياق، نشجع السلطات الإيرانية على أن تمتثل امتثالاً كاملاً، في تطويرها لبرنامجها النووي، لمتطلبات الشفافية التي تطلبها الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

وتدعم آيسلندا أيضاً مبادرة أمن الانتشار، بوصفها نهجاً حاسماً للتصدي للتحدي المتعاظم الذي يشكله انتشار أسلحة الدمار الشامل. ويتعين اتخاذ تدابير فعالة بسرعة حيثما كانت هذه التدابير مهمة.

والخطر الناجم عن حدوث ضرر بيئي كبير من احتمال إلقاء النفايات النووية مثار قلق خاص لمواطني آيسلندا لأنها دولة جزرية تعتمد إلى حد كبير في سبل عيشها على موارد البحر الحية. ونكرر الإعراب عن أهمية قرار الجمعية العامة ٥٦/٢٤ لام، المؤرخ ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١، المعني بحظر إلقاء النفايات المشعة. وهذا البند مدرج هذا العام في جدول أعمال اللجنة الأولى. وتجنب الدمار الذي تحدثه الحرب النووية غير كاف، وإن كان ذا أهمية حيوية في حد ذاته؛ ويجب أن نتأكد من اتخاذ تدابير ملائمة لمنع إلقاء أية نفايات نووية أو مشعة يمكن أن تؤدي تدريجياً، من خلال الإهمال أو نشاط إجرامي، إلى إحداث دمار مروع بطريقتها الخاصة في العالم الذي نعيش فيه جميعنا.

إن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حلقة مهمة جداً في مجموعة المعاهدات التي تهدف إلى وقف وتقليص تطوير وتصنيع أسلحة الدمار الشامل، واحتمال استخدامها. وتود آيسلندا أن تشجع جميع الدول، المدرجة أسماؤها في المرفق ٢، على التصديق على هذه المعاهدة الهامة.

وبديهي أن الأسلحة النووية ليست أسلحة الدمار الشامل الوحيدة التي تشكل خطراً. وفي الواقع، تشكل الأسلحة البيولوجية والكيميائية، بطريقة ما، خطراً أكبر لأن الحصول عليها واستخدامها قد يكون أكثر يسراً بالنسبة للمجموعات الإرهابية. ولذلك، من المشجع، في ضوء المشاكل التي ووجهت في العام الماضي، أنه تسنى، في آب/أغسطس، عقد أول اجتماع للدول الأطراف في اتفاقية الأسلحة البيولوجية والتكسينية على مستوى الخبراء.

وبالنسبة للأسلحة الصغيرة، نؤيد الاقتراح الذي قدمه فريق خبراء البيئة التابع للأمم المتحدة، القاضي بإنشاء فريق عامل مفتوح باب العضوية لوضع صك ملزم قانوناً بشأن تعريف وتتبع الأسلحة الصغيرة. ولا يزال يتعين القيام

بقدر كبير من العمل التحضيري، ليس أقله وضع تعريف للأسلحة الصغيرة تعتمده الأمم المتحدة.

أخيراً، بالنسبة لمؤتمر نزع السلاح في جنيف، نستهجن هذا الجمود المستمر. وينبغي إنعاش العمل الموضوعي منذ بداية عام ٢٠٠٤، ويجب أن يكون له تركيز براغماتي.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): عقب طلب رسمي تقدمت به اللجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية للإدلاء ببيان أمام اللجنة الأولى، أود الآن، بموافقة اللجنة، أن أدعو السيد وولفغانغ هوفمان، الأمين التنفيذي للجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، للإدلاء ببيان.

السيد هوفمان (اللجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية) (تكلم بالانكليزية): بادئ ذي بدء، اسمحوا لي أن أهنئكم، سيدي، على اضطلاعكم بهذا الدور المهم جدا في الأمم المتحدة.

من دواعي سروري أن أكون بينكم اليوم لأقدم تقريرا عن الأنشطة التي تقوم بها اللجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. إن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية هي أحد الأركان الأساسية في النظام الدولي لعدم الانتشار ونزع السلاح. وسوف يساعد الحظر الشامل الذي تفرضه على جميع تفجيرات التجارب النووية في أية بيئة على وضع حد لاستحداث أسلحة نووية متزايدة التطور على الدوام، كما أنه سيوقف انتشار هذه الأسلحة.

حينما اعتمدت الجمعية العامة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في ١٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦، كنا نعلم أن نجاحها سيعتمد على عاملين حيويين: عالميتها والقدرة على التحقق من تنفيذها. وقد أحرزنا تقدما كبيرا منذ ذلك الحين.

لقد وقَّع على المعاهدة حتى اليوم ما مجموعه ١٦٩ دولة وصدقت عليها ١٠٥ دول. اثنان وثلاثون من تلك التصديقات هي من الدول المدرجة في المرفق ٢ – الدول البالغ عددها ٤٤ دولة وتصويتها على المعاهدة مطلوبة لكي يبدأ نفاذها. ويبين مستوى وسرعة التوقيعات والتصديقات الدعم القوي من المجتمع الدولي للمعاهدة.

إن المؤتمر الثالث المعني بتسهيل بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، الذي عقد في فيينا الشهر الماضي تحديدا، اتفق على تدابير ملموسة للترويج للتوقيع والتصديق على المعاهدة. وعلاوة على ذلك، أوضح المؤتمر التزام الدول ببدء نفاذ المعاهدة والتمسك بالوقف الاختياري الحالي حتى ذلك الحين. وقد أشار الإعلان الختامي للمؤتمر باستفاضة إلى مقررات ذات صلة أصدرتها الجمعية العامة والمحافل الدولية الأخرى. وسيقدم السفير غرينبرغ، ممثل فنلندا ومنسق المؤتمر إحاطة إعلامية إلى اللجنة الأولى عن تفاصيل المؤتمر أثناء المناقشة المواضيعية المقبلة.

أُنشئت اللجنة التحضيرية لمنظمة الحظر الشامل للتجارب النووية قبل ست سنوات للاضطلاع بالأعمال التحضيرية اللازمة للتنفيذ الفعال لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، وللإعداد لأول دورة لمؤتمر الدول الأطراف في المعاهدة. ولقد انصب النشاط الرئيسي للجنة وللأمانة التقنية المؤقتة في السنوات الأخيرة للتحقق وذلك لرصد الامتثال للمعاهدة.

ويتعين تشغيل النظام العالمي للتحقق حين دخول المعاهدة حيز النفاذ. وسيكون قادرا على اكتشاف التفجيرات النووية تحت الأرض، وفي الماء، وفي الغلاف الجوي.

ويتألف نظام الرصد الدولي من ٣٢١ محطة للرصد و ١٦ مختبرا للنويدات المشعة ترصد الأرض بحثا عن أدلة على إجراء تفجيرات نووية. ويستخدم نظام الرصد الدولي تكنولوجيات سيزمية مائية – صوتية ودون سمعية للكشف عن التفجيرات النووية المحتملة. وتكنولوجيات النويدات المشعة للرصد تجمع وتحلل عينات من الهواء للأدلة على المنتجات المادية الناشئة عن التفجيرات النووية. وكان التقدم في إنشاء هذه المرافق جيدا، إذا ما أخذت في الاعتبار الصعوبات الهندسية التي تواجه هذه الشبكة العالمية الأولى للرصد. ويعمل الآن أكثر من ٥٠ في المائة من محطات الرصد. ويرجع الفضل في إحراز تقدم جيد في إنشاء محطات الرصد إلى الدول التي تستضيف المنشآت. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأشكر الدول على مساعدتها ومرونتها ولأعرب عن أملي في مواصلة ذلك التعاون الجيد.

وينقل الهيكل الأساسي العالمي للاتصالات البيانات السيزمية والمائية – الصوتية، ودون السمعية والمتعلقة بالنويدات المشعة من المرافق إلى المركز الدولي للبيانات. وتستخدم أيضا هذه الشبكات الدولية للاتصالات عن طريق السواتل في توزيع البيانات والتقارير المتصلة بنظام التحقق الخاص بالمعاهدة إلى الدول الموقعة.

ويدعم المركز الدولي للبيانات في فيينا مسؤوليات التحقق الملقاة على عاتق الدول الموقعة وذلك بتوفير المنتجات والخدمات اللازمة لرصد تنفيذ المعاهدة على نحو فعال. ويحصل المركز على بيانات أولوية من محطات الرصد في العالم، ويقوم بتجهيزها وتحليلها وإرسالها إلى الدول للتحليل النهائي. وتزيد البرامجيات المحسنة من الدقة في تحديد المواقع التي تنتج عنها البيانات السيزمية، والمائية – الصوتية، ودون السمعية، والمتعلقة بالنويدات المشعة، ويجري باستمرار تطوير وصقل نظام التحقق بأكمله.

وتمثل عمليات التفتيش الميداني، على النحو المنصوص عليه في المعاهدة، تدبيرا نهائيا للتحقق، ومن المهام الرئيسية للجنة التحضيرية إعداد مشروع دليل عملي للتفتيش في الموقع. وتحصل اللجنة أيضا على معدات للتفتيش وتقوم بتكوين مجموعة من المفتشين المحتملين.

وبينما الهدف الأعلى لنظام التحقق التابع لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية هو التحقق من الامتثال للمعاهدة عل نحو فعال، فتكنولوجيات التحقق من الامتثال للمعاهدة وبيانات نظام الرصد الدولي ومنتجات المركز الدولي للبيانات يمكن أن توفر طائفة من التطبيقات المدنية والعلمية المفيدة في مجال التنمية المستدامة وتحسين الرفاهة البشرية. وتدور الآن مناقشات بشأن التطبيقات المدنية والعلمية لتكنولوجيات التحقق من الامتثال للمعاهدة، وجاء آخرها بناء على دعوة من الحكومة الهنغارية في سوبرون.

ويمكن أن تستخدم البيانات السيزمية، والمائية – الصوتية، ودون السمعية في دراسات عن هيكل الأرض والبحوث المتعلقة بالزلازل، والتنبؤ بالانفجارات البركانية، والإنذار بتولد أمواج تسونامي، ومواقع الأحداث تحت الماء ورصد درجة حرارة البحار وتغير المناخ. ويمكن أن تساعد البيانات على تقليل آثار الانفجارات البركانية على الطيران المدني، ويمكن أن تستخدم لبحث تمدد المحيطات ودراسات الغلاف الجوي والأحوال الجوية. وتوفر تكنولوجيات النويدات المشعة فرصا للكشف عن تشتت النويدات المشعة، ورصد مستويات الإشعاع، ودراسة الأنشطة الإشعاعية الطبيعية، وكذلك دعم الدراسات المتعلقة بالغلاف الجوي، والبحوث البيولوجية وتتبع التغير البيئي. وتعقد بالفعل اجتماعات للمتابعة وحلقات دراسية فيما بين واضعي السياسة والعلماء دعما لعمل اللجنة.

وتنظم اللجنة برامج تدريبية وحلقات عمل دعما للدول الموقعة على المعاهدة في تعزيز القدرات الوطنية من أجل تنفيذ المعاهدة. وتتضمن تلك الأنشطة دورات تدريبية لمشغلي محطات نظام الرصد الدولي في التكنولوجيات الأربعة للتحقق؛ دورات تدريبية لتحليل البيانات وتخزينها وإدارتها؛ وتكنولوجيات التفتيش الميداني؛ وحلقات عمل للبنية التحتية للاتصالات العالمية؛ وحلقات عمل في التعاون الدولي والتنفيذ الوطني للمعاهدة. وإضافة إلى ذلك، تروج اللجنة للتعاون الدولي فيما بين الدول الموقعة على المعاهدة لكي تشارك بأكبر قدر ممكن في تبادل الخبرات المتعلقة بتكنولوجيات التحقق هذه وفي إنشاء وتشغيل مراكز البيانات الوطنية.

وفي ١٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٠، اعتمدت الجمعية العامة الاتفاق المنظم للعلاقة بين الأمم المتحدة واللجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، وبذلك قُبلت اللجنة التحضيرية بوصفها عضوا جديدا في أسرة الأمم المتحدة. وما زالت اللجنة منظمة دولية مستقلة، و لكنها نالت مركزا رسميا يمكن بمقتضاه أن تسهم في تحقيق أهداف الأمم المتحدة. ويستخدم موظفو منظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية وثيقة سفر الأمم المتحدة في تنقلاتهم الرسمية. وأبرمنا اتفاقا للخدمات مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الذي يوفر لنا الدعم التنفيذي.

وفي إطار هذا الاتفاق، فإن علاقاتنا وتفاعلاتنا مع الأمم المتحدة وبرامجها وصناديقها ووكالاتها المتخصصة تزداد تطوراً، وهناك خيارات لتعزيز التعاون والدعم قيد الاستعراض. ولكي تسهم اللجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية إسهاما كاملاً في أعمال أسرة الأمم المتحدة طلبت اللجنة العضوية الكاملة في مجلس الرؤساء التنفيذيين بمنظومة الأمم المتحدة. وتشارك اللجنة التحضيرية بالفعل في أعمال اللجان الرفيعة المستوى التابعة لمجلس الرؤساء التنفيذيين، ولكن لا يمكن أن تحل هذه المشاركة محل العضوية الكاملة في هيئة التنسيق الرئيسية.

وفي ضوء المسائل المتعلقة بنزع السلاح الواردة في إعلان الألفية، نشعر بأن من المهم خصوصا أن تتمكن اللجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية من المساهمة الكاملة في أعمال أسرة الأمم المتحدة. ونعتقد بأنه مما يتصف بأهمية كبرى إبقاء الجمعية العامة على علم بالتطور السريع لمنظمتنا الجديدة والنامية بشكل أوثق. وفيما يزداد القلق إزاء انتشار أسلحة الدمار الشامل، ينبغي أن تكون تقارير المنظمات المتخصصة في هذا الميدان وثيقة الصلة بمداولات الجمعية العامة.

وفي الختام، أود أن أؤكد أن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، بعد سبع سنوات من افتتاح باب التوقيع عليها، تحظى بتأييد المجتمع الدولي الثابت، ويعترف بأنها تضطلع بدور هام في نزع السلاح النووي وفي عدم انتشار الأسلحة النووية. وأدى المؤتمر المعني بتيسير بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية المعقود مؤخرا إلى إعطاء زخم جديد لسعينا المشترك من أجل إبرام معاهدة عالمية وقابلة للتحقق. وأنا على اقتناع بأن المداولات الهامة التي تجري في اللجنة الأولى ستؤدي إلى توليد مزيد من الزخم وتهيئة بيئة تفضي إلى إحراز مزيد من التقدم في مجال نزع الأسلحة النووية وعدم انتشارها.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): قبل رفع الجلسة، أود مجرد حث الوفود على مواصلة إبداء المرونة من حيث توقيت الإدلاء ببياناتها. وأعترف بأنه ليس من السهل دوما، وخاصة بالنسبة للممثلين المقيمين في نيويورك – في وقت انعقاد الجمعية العامة الذي يتعين فيه على الممثلين الدائمين ونواب الممثلين الدائمين وغيرهم الإدلاء بعدد كبير من البيانات – أن يكونوا تحت تصرف

اللجنة الأولى عندما تمس الحاجة إلى وجودهم. وأود أن أعرب عن تقديري للمرونة التي أبداها ثلاثة وفود اليوم. وآمل أن نجد من يحذو حذوها.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٠.